الفصل الثاني

أثر الانتفاضة الفلسطينية والاجتياح العراقي للكويت في تطور الفكر السياسي الفلسطيني

أولاً: الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وأثرها على منظمة التحرير الفلسطينية

سبق وأن أشرنا إلى أن المعارضة الفلسطينية كانت باهتة ولا قيمة فعلية لها على أرض الواقع، فهي لم تستطع إفشال أية محاولة قد تؤدي إلى التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني. وفيما يخص خفوت المعارضة الفلسطينية كذلك: تجاه جنوح القيادة الفلسطينية نحو الحلول السلمية، ولمَّا كان العنوان الأساسي للانقسام الفلسطيني هو الموقف من التسوية، وفيما أصرَّت القيادة الفلسطينية على متابعة طريقها باحثةً عن تسويةٍ بأي ثمن، لم تستطع القوى المعترضة عليها أن تعرقل ذلك التوجه ناهيك عن وقفه. ولذلك حفل الخطاب الفلسطيني في تلك الفترة بكثيرٍ مما يقع تحت خانة المضحك المبكي، وبدا العمل الفلسطيني كله مصاباً بالفشل؛ فحتى اتفاق عمَّان انتهى به الأمر إلى الفشل، وكادت منظمة التحرير تخرج من المعادلة ومن كل حساب. لكن الوطنية الفلسطينية التي أصبحت تتمتع بحيوية فائقة أُنتجت فعلاً في الاتجاه المعاكس؛ فانفجرت الانتفاضة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة أواخر عام 1987، لتُحدث تغييراً كبيراً في اللوحة السياسية الفلسطينية، ولتنقذ المنظمة من كبوتها التي كادت أن تودي بها نهائياً [1].

كانت منظمة التحرير حتى صيف عام 1987، لا زالت تعاني من العزلة وانحسار نفوذها ودورها، فيما يتعلّق بالاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض البلدان الأوروبية؛ كشريكٍ وطرفٍ محتمل في أي إعادة ترتيب للأوضاع في المنطقة، ولكنها عملياً في مركز قوي نسبياً: فعلاقاتها العربية وخاصةً الخليجية، كانت ثابتة فيما عدا سوريا التي تمَّ الاستعاضة عنها بتحسين العلاقات مع الحليف القديم مصر، وبدء علاقات قوية مع العراق.

[1]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص35.

وابتدأت الأموال تنهال عليها في مركزها بتونس، ناهيك عن إنها تجاوزت مرحلة الانشقاق داخل حركة فتح، وتمَّ سيطرة عرفات بشكلٍ كامل على صنع القرار الفلسطيني، بعد أن استطاع فرض سيطرته المطلقة على كافة التنظيمات الفلسطينية، التي استمرت في المشاركة في منظمة التحرير، وكذلك على من بقي من زملائه من أعضاء اللجنة المركزية في حركة فتح. وهمّش دور الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المعارضة، وتمكّن من زيادة عدد دول العالم المعترفة بقيادته، وتوسيع قاعدة الاتصالات مع الدول الأوروبية بشكلٍ خاص. ثمَّ تمكّن عرفات من الخروج من عزلته السياسية في نادي الأطراف الأساسية والمؤثّرة في سياسات الشرق الأوسط، حين استطاع في شهر كانون أول (ديسمبر) 1987، إضافة رصيد الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة كاملاً إلى حساب المنظمة، من خلال التوافق الذي بدا واضحاً بين موقفه الغاضب في مؤتمر القمة العربية في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه واندلاع تلك الانتفاضة [1]. والمتتبّع لذلك المؤتمر يلاحظ أن سبب غضب عرفات في ذلك المؤتمر كان مردّه شعوره بأنه كان منبوذاً فيه، لأن الغالبية من الأنظمة العربية كانت تفضّل نسيان فلسطين أو تناسيها، خصوصاً وأن عرفات كان لا زال يرفض بعناد مسألة قبول الاعتراف بالقرار (242) قبولاً غير مشروط [2].

ولم يمضِ كثيراً على الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حتى كانت الانتفاضة الشعبية الكبيرة تُعلن انطلاقها في الأراضي المحتلة، وذلك في 9 كانون أول (ديسمبر) 1987؛ كردة فعل مباشرة على صدم حافلة إسرائيلية لأربعة عمّال فلسطينيين من مخيم جباليا في قطاع غزة؛ فشكّل ذلك الحادث الشرارة الأولى للانتفاضة في قطاع غزة، ومن ثمَّ سرعة انتقالها إلى الضفة الغربية [3]، فأتت تلك الانتفاضة المباغتة نتيجة التفاعل والغليان في الأراضي المحتلة والذي تصاعدت وتيرته بشدة [4]. فاستغلّت القيادة الفلسطينية تلك الانتفاضة التي بوغتت في توقيت اندلاعها وسرعة انتشارها، وسجّلت عودةً وحضوراً قوياً سواء على المستوى الشعبي الفلسطيني الذي كان تحت تأثير الخروج من بيروت، أو الانشقاقات والصراعات الفلسطينية عام 1983، إلى عودة التفاعل بين منظمة

---

[1]- مروان كنفاني، **سنوات الأمل**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2007، ص218-219.

[2]- الطويل، "**آل سعود في بر الشام (1932 – 2005)**".

[3]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص552-553.

[4]- *Gordon Welty, **Palestinian Nationalism and the Struggle for National Self-Determination**, Philadelphia, Temple University Press, 1995, p. 28.*

التحرير وفصائلها لتتمدّد جماهيرياً وشعبياً، وتشكّل قواعد ارتكاز صلبة في الأرض المحتلة؛ كبديلٍ لقواعد الارتكاز الخارجية التي فتّتها عملية التذويب في الشتات والتمزّق [1]. وحسب قول الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر: فإن اندلاع الانتفاضة لم تُدهش القيادة الفلسطينية فحسب، وإنما أدهشت الإسرائيليين أنفسهم [2].

وبالتالي: فإن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، أذِنت بدخول الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير طوراً سياسياً جديداً يطوي حقبة الانكسار، ويفتح أمامها أُفقاً للخروج من أزمتها المزمنة، وأذِنت بإخراج الثورة الفلسطينية من مأزقٍ وجدت نفسها فيه منذ حرب عام 1967 وهو اضطرارها إلى العمل من خارج أرضها، وأنهت رحلة التيه الفلسطيني في المنافي العربية. ولم يكن ذلك تفصيلاً صغيراً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بل أتى ليمثّل منعطفاً سياسياً بكافة المقاييس. ولذلك فليس صحيحاً أن انتقال مركز العمل الوطني إلى الداخل قد سحب المبادرة من الثورة ومنظمة التحرير، ووضع القرار في أيدي نخبة سياسية فلسطينية جديدة، لأن تلك النخبة نفسها ببساطة تنتمي إلى فصائل المنظمة وإلى حركة فتح بالذات. ولذلك وضع استقلال القرار الوطني في حوزة قيادة المنظمة، إمكانية تاريخية نادرة لاستثمار نتائج الانتفاضة سياسياً، بما يؤدّي إلى انتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني [3]. ويُضاف إلى ذلك: أن اشتعال الانتفاضة وجّه ضربة قاصمة لكل المحاولات العربية والدولية للقفز عن منظمة التحرير، التي ازدادت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والحروب التي شُنت على المخيمات الفلسطينية في لبنان عامي 1985 - 1986، كما وفرضت على كل القوى الإقليمية والدولية إعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وأفسحت المجال لظهور مبادرات دولية جديدة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط [4].

وباندلاع الانتفاضة تقوّضت كل الجهود الأردنية، واستعادت منظمة التحرير قوتها عموماً، كما استعاد عرفات كقائدٍ فرد مطلق قوته في الأراضي المحتلة؛ فانقلبت السياسة

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص89؛

*Helena Cobban, "**The PLO and the Intifada**", Middle East Journal, Vol. 44, spring 1990, p. 207.*

[2]- *Jimmy Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, New York, Simon & Schuster, 2007, p. 105.*

[3]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص52-54.

[4]- ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، عمّان، الأهلية لنشر والتوزيع، 1416هـ (1995م)، ص16.

الأردنية من محاولات احتواء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ابتزازهم بالتضييق عليهم؛ فكان فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية، أكبر تجلّي في هذا الصدد، كما سيرد بيانه [1].

وفي المحصّلة: فإن الانتفاضة نجحت في تحقيق التحام كلّي بين فلسطيني الداخل والشتات، وأدّت إلى إسقاط كافة الخيارات سواء منها الإسرائيلية أم الأمريكية والتي دعت إلى فصل قيادات الأرض المحتلة عن قيادة منظمة التحرير، وذلك من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحّدة، التي نصّت في برنامجها السياسي على أن منظمة التحرير هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [2].

ومهما يكن من أمر: ورغم أن الانتفاضة الفلسطينية وفّرت فرصة تاريخية لإخراج منظمة التحرير من أزمتها، ولإعادة بنائها من جديد، ولوضع نضال الشعب الفلسطيني على مسافة حجر من نيل حقوقه الوطنية، إلاَّ أن قيادة المنظمة لم تغتنم هذه الفرصة بما فيه الكفاية، ولم تُحسن استثمار نتائجها؛ فسرعان ما دخلت في دهاليز الأوهام السياسية من جديد، بعد أن جلبت الانتفاضة للمنظمة مزيداً من التأييد العربي والدولي لبرنامج الدولة المستقلة؛ فانتعشت آمال قادتها بقرب الظفر بها، فسارت بها فيما بعد من وهم التسوية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991، إلى وهم التسوية في نفق المفاوضات السرية في أوسلو عام 1993 [3].

وفي الواقع: لم تستفد منظمة التحرير بمفردها من اندلاع الانتفاضة، وإنما ركبت موجتها أيضاً الحركات الإسلامية في فلسطين؛ كحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ فكانت تلك الانتفاضة فرصة سانحة لنشأة حركة حماس التي انبثقت عن حركة الإخوان المسلمين. وكان ظهور تلك الحركة نتيجة خلافات لقادتها مع حركة الإخوان الأم حول مواقفهم وأسلوب عملهم الطويل النفس حيال القضية الفلسطينية، ولذلك: فإن الانتفاضة كانت شعبية المشاركة ولم تكن من نتاج فصيلٍ فلسطيني بعينه،

---

[1]- **مقابلة مع غازي الصوراني.**

[2]- مصطفى محمد عبد الحميد، "**المقاومة الثقافية في الأرض المحتلة: الانتفاضة وتأكيد الهوية الوطنية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 59، القاهرة، أيلول (سبتمبر) 1989، ص73.

[3]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص54؛ فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص63.

وإنما الجماهير هي التي خاضتها بكافة أشكالها وأعمالها، وجاءت نتيجة قرار داخلي من قطاع غزة والضفة الغربية، ولم تكن نتاج قرار خارجي. ومن الثابت تاريخياً، أنه كان لقيادات القوى الإسلامية دورٌ بارز وفعّال في الانتفاضة من حيث القيادة والعمل الفدائي المسلح ضد إسرائيل، من خلال القيام بالعديد من العمليات العسكرية.

إذن: عندما اندلعت الانتفاضة بدا واضحاً أن حركة فتح التي تبنّت الكفاح المسلح طوال عشرين سنة هي عمر الحركة وقتذاك، وكانت قد قدّمت نحو 56% من عدد شهداء الثورة الفلسطينية، ونحو 70% من مجموع الأسرى في الأراضي المحتلة، قد بدأت تجنح نحو خط التسوية السلمية. وكان من مظاهر هذه المرحلة، انتقال الثقل في الكفاح المسلح إلى الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن كان متمركزاً في الخارج، ولكن هذه المرة على أيدي فصائل فلسطينية جديدة تبنّت العمل العسكري من منظور جهادي ديني [1].

وبالتالي: فإن نشأة حركة حماس يُعدُّ تحولاً أساسياً في الفكر السياسي الفلسطيني أثّر فيما بعد على مسار النظام السياسي الفلسطيني، حيث أدّى إلى نهوض قوة فلسطينية ذات شأن ونفوذ جماهيري واضح خارج إطار منظمة التحرير، ولا تعترف بمكانتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، ولا تعترف بشرعية تمثيل مؤسساتها للفلسطينيين. الأمر الذي شكّل إحدى المعضلات الأساسية لدى المنظمة ولدى النظام السياسي الفلسطيني، بما أن القوى الإسلامية السياسية اتخذت قرارها بالابتعاد عن المنظمة [2].

لقد كانت الانتفاضة بمثابة طوق نجاة لمنظمة التحرير كما سبق الإشارة، التي سرعان ما اغتنمت الفرصة وفرضت وجودها من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي تكونت من: حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، حيث لعبت دوراً مؤثّراً في قيادة الانتفاضة ونضال الشعب الفلسطيني في الداخل [3]؛ فأصبحت الأراضي المحتلة مركزاً للثقل الرئيسي في النضال الفلسطيني، مما ساهم في نقل منظمة التحرير للعديد من مؤسسات الفعل الوطني إلى

---

[1]- عبير ياسين، محمد جمعة، **منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية**، في: صبحي عسلية (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص36.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص82.

[3]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص358؛ عبد القادر ياسين، **أربعون عاماً في منظمة التحرير**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق، 2006، ص268.

الداخل. وفوق هذا وذاك: سارعت العواصم العربية لفتح أبوابها أمام ياسر عرفات من جديد، تحت وطأة التفاعل الداخلي في الأراضي المحتلة من ناحية، وتحت ضغط التحرّكات الجماهيرية الشعبية العربية المتضامنة مع الانتفاضة الفلسطينية، والتي تفجّرت في غير عاصمة من ناحيةٍ أخرى. الأمر الذي دفع عدداً من الدول العربية لإعادة علاقاتها المقطوعة مع منظمة التحرير، واستقبال عرفات في عواصمها كسوريا والأردن [1]. والجدير بالذكر: أن الرئيس المصري حسني مبارك اعتبر في عام 1988، أن إطار اتفاقية كامب ديفيد لم يعد صالحاً لإقامة السلام بين إسرائيل والعالم العربي، مما حثّ الإدارة الأمريكية أخيراً على تنشيط جهود السلام في المنطقة [2].

وكانت الصدقية الدبلوماسية لمنظمة التحرير، قد استندت إلى مدخلٍ رئيسيٍّ واحد عنوانه الانتفاضة التي سعى عرفات بجهدٍ دؤوب للسيطرة عليها، فكانت أول خطوة له بعد اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، في تأليف لجنة داخل حركة فتح تكون مسئولة عن الأراضي المحتلة بإشرافه المباشر، ثمَّ أصبح عباس زكي فيما بعد أمين سر اللجنة، لكنها كانت من دون صلاحيات ونادراً ما اجتمعت. وتعرّض القطاع الغربي التابع لحركة فتح للمزيد من التشتيت بعد أن ألحق عرفات كوادره الكبار وأكثرية مساعدي أبي جهاد السابقين بمكتبه، أو نقلهم إلى "لجنة متابعة الانتفاضة" الموازية في منظمة التحرير تحت سيطرته، أو نقلهم إلى وظائف مكتبية في دائرة شؤون الوطن المحتل التابعة للمنظمة، وأُعيد نقل المهمات العسكرية والتنظيمية السابقة للقطاع الغربي بالتدريج إلى القوة (17). واعتمد عرفات إلى حدٍّ كبير على مجموعة غير منظّمة ودائمة التبدّل تضم أعضاء من حاشيته الشخصية ووسطاء من الأراضي المحتلة. وكان يُنفق كميات كبيرة من الأموال نقداً بطريقة ارتجالية **ظاهرياً:** لدفع مخصصات المتطوّعين ولشراء الأسلحة، **وواقعياً:** لضمان ولاء قاعدة حركة فتح لشخصه [3].

فبات تشرذم حركة فتح يصب في مصلحة هدف عرفات العام، الرامي إلى منع ظهور قيادة بديلة ممكنة في الأراضي المحتلة قد تتعامل إسرائيل والولايات المتحدة معها. وعلى الرغم من أن هذا التخوُّف مبالغ فيه كثيراً، فإنه كان شائعاً بين قيادة المنظمة في الخارج. وربما يكون نشر برنامج سياسي مؤلّف من 14 نقطة أعدّه ممثلو "المؤسسات الوطنية"

---

[1]- مركز الدراسات الاشتراكية - مصر، "**انتفاضة 1987 وتوابعها في المنطقة**": www.esocialists.net/node/1452

[2]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص276.

[3]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص886.

الفلسطينية، الذين اجتمعوا في مدينة القدس الشرقية في 14 كانون ثانٍ (يناير) 1988، قد زاد في قلقهم هذا. الأمر الذي دعا منظمة التحرير لتأكيد سلطتها فوراً على القيادة الوطنية الموحّدة، فوضع النداء الذي صدر بعد أربعة أيام توقيع منظمة التحرير قبل توقيع القيادة الوطنية الموحّدة. وخالفت تلك القيادة قيادة الاتجاه السائد في أكثر من مناسبة في الشهرين التاليين، إذ دعت إلى مقاطعة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، في الوقت الذي كانت القيادة الفلسطينية تحاول الاتصال بالولايات المتحدة، كذلك دعت إلى استقالة أعضاء مجلس النواب الأردني من الضفة الغربية، ورؤساء البلديات ومجالس القرى المعيّنين تعييناً، والموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية التي تُديرها إسرائيل. فردّت قيادة المنظمة على ذلك، بمراجعة وتنقيح مسودّات النداءات قبل صدورها، وعمدت في وقتٍ لاحق إلى إملاء الديباجة السياسية بكاملها على القيادة الوطنية الموحّدة، التي أصبحت توصف بطريقةٍ رتيبة بأنها مجرد (ذراع) منظمة التحرير [1].

ومهما يكن من أمر: فإنه بعد أقل من ثلاثة شهور من اندلاع الانتفاضة، أي في 4 آذار (مارس) 1988، شرعت الدبلوماسية الأمريكية في التحرّك من جديد لتنشيط العملية السلمية، وللالتفاف على الانتفاضة ومحاولة إفراغها من مضمونها؛ فأرسل وزير الخارجية الأمريكي شولتز رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، كما وأرسل نسخة منها إلى الحكومة الأردنية، دعا فيها الطرفين الإسرائيلي والأردني إلى الشروع في مفاوضات ثنائية لحل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع الفلسطيني والأردني مع إسرائيل. واقترح شولتز: بأن تبدأ المفاوضات في الفاتح من آيار (مايو) من العام نفسه، على أن يكون القرار (242) بكل جوانبه أساساً لتلك المفاوضات. كما اقترح بأن يُعقد مؤتمر دولي يدعو له الأمين العام للأمم المتحدة، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة للأطراف الأخرى المعنية مباشرةً بالصراع. وفيما يخص التمثيل الفلسطيني اقترحت رسالة شولتز تشكيل وفد أردني-فلسطيني مشترك يتفاوض مع وفد إسرائيلي في مسارٍ مستقل عن المفاوضات الأخرى. وأبرز ما تضمّنته الرسالة هو تحديد مفاوضات المرحلة الانتقالية بستة أشهر فقط، فكان واضحاً للعيان أن رسالة شولتز والمقترحات التي تضمّنتها، كانت متأثّرة بالأجواء التي خلقتها الانتفاضة في الأراضي المحتلة وفي مجمل المنطقة العربية [2].

---

[1]- المرجع السابق، ص886-887.

[2]- نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص16-17.

ويبدو أن رسالة شولتز لم تلقَ آذاناً صاغية لا في إسرائيل ولا في الأردن، فكان إعلان الملك حسين في تموز (يوليه) 1988، عن فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن، رداً واضحاً وصريحاً على ما ورد في رسالة شولتز. ويبدو أن العاهل الأردني أراد القول للإدارة الأمريكية وإسرائيل من خلال فك الارتباط، أن اشتعال الانتفاضة في الأراضي المحتلة يفرض التعامل مع مسألة التمثيل الفلسطيني بصيغة جديدة، وأن الأردن لم يعد راغباً ولا قادراً على تمثيل الشعب الفلسطيني، خصوصاً عند البحث عن حلولٍ لقضاياه الوطنية الكبرى؛ فالانتفاضة حددت عنوان الشعب الفلسطيني، وفرضت على جميع العرب تجديد وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني التي أُعطيت لها عام 1974 [1].

ويبدو أن شهر تموز (يوليه) 1988 حسب قول جيمي كارتر: كان حاسماً، فقد بدت فرص السلام واحتمالاته آخذة في التحسّن، فلقد قرر الملك حسين أن يخفّض من الدور الإداري الذي تقوم به الأردن في الضفة الغربية، كما إن ياسر عرفات أعلن بدوره أن منظمة التحرير ستقبل العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود، بل وقام عرفات بالتنصّل علانية عن العنف ونبذه كطريقة للوصول إلى أهداف المنظمة، ووافق على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بعد تشكيل دولة فلسطينية مستقلة. وفي الوقت نفسه فإن السياسات المفتوحة للرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف (Mikhail Gorbachev)، ساعدت على وضع نهاية للحرب الباردة، وأفسحت المجال لحدوث تعاون بين القوتين العظمتين، كما إن سوريا وغيرها من الدول العربية، فقدت التأييد السياسي والعسكري القوي الذي كانت تحصل عليه من موسكو، مما جعلهم أكثر استعداداً لتخفيف التوتّر في المنطقة [2].

ثانياً: إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 وبداية الطريق الرسمي للاعتراف بإسرائيل

لم يأتِ إعلان الاستقلال الفلسطيني، الذي تمَّ تبنيه رسمياً من قِبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988 من فراغ، فقد كان لارتفاع حمّى الانتفاضة في الأراضي المحتلة دويٌّ كبير على منطقة الشرق الأوسط

[1]- المرجع السابق، ص17.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, pp. 129-130.*

وعلى المستوى العالمي. لذلك ما كان للقيادة الفلسطينية تبنّي ذلك الإعلان بمعزلٍ عمَّا يدور حولها من تفاعلات مؤثّرة، دفعتها لاستثمار زخم تلك الانتفاضة إلى أبعد مدى. وفي السياق نفسه: فإن الباحث المتمعن بتاريخ تلك الفترة، لا يمكن له تجاهل القرار الأردني المهم بفك الارتباط رسمياً بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية في تموز (يوليه) من العام نفسه، بعد أن رفض الملك حسين فكرة قيام الأردن بالتحدّث نيابةً عن الفلسطينيين [1]. والذي يبدو للوهلة الأولى أنه لم يأتِ من فراغٍ أو اعتباطٍ، أو إن شئنا الدقة عن حُسن نية من الأردن؛ وإنما يأتي ضمن تفاهمات إقليمية ودولية، تمَّ التوصّل إليها لحلحلة القضية الفلسطينية ومحاولة إيجاد حلٍ سلميّ لها، كما سيأتي بيانه.

فبات واضحاً حسب البعض: بأن الانتفاضة عمّقت ثقة الفلسطينيين بأنفسهم وبقدرتهم على الصمود في مواجهة الجيش الإسرائيلي وإرهاقه، وكانت تبث فكرها الواقعي في صفوف الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، وتبعث منه شحنات قوية إلى القيادة الفلسطينية وإلى كل جسم الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج، وراحت تؤثّر بشكلٍ تدريجي في الفكر السياسي الفلسطيني عامةً، وعند القيادة الفلسطينية على وجه الخصوص. ولذلك فقد طرحت الانتفاضة وقيادتها بوضوح، ضرورة توفير الحماية السياسية للانتفاضة، وإحداث تعديل جوهري على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، وضغطت باتجاه إطلاق مبادرة فلسطينية تتضمّن الاعتراف بالقرارين: (242) و(338)، والإقرار بدولتين لشعبين وبحق إسرائيل في الوجود؛ باعتبار ذلك مدخلاً رئيسياً لتوفير الحماية السياسية للانتفاضة، وأقصر الطرق لاستثمار التضامن الدولي والغربي المتعاظم مع الانتفاضة ومع أهدافها العادلة. ومن ثمَّ تحويله من تضامن معنوي وسياسي مجرد إلى خطوات سياسية عملية وملموسة، تدفع بالقضية الفلسطينية نحو مواقع أفضل [2].

وحسب ما ذكره محمد حسنين هيكل: وكنتيجة لازدياد نفوذ حركة حماس في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة، فإن القيادة الفلسطينية في تونس وجدت نفسها بين شقي رحى: انتفاضة شعبية عفوية يقوم بها أطفال الحجارة، ثمَّ حركة إسلامية مسلحة تقاوم الاحتلال داخل الأراضي المحتلة تقودها حركة حماس. وكان داعي قلق القيادة الفلسطينية أن

---

[1]- الخالدي، **منظمة التحرير**، ص379.

[2]- نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص19.

تتمكّن حماس من السيطرة على الانتفاضة، ومن ثمَّ تُصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال. فكانت المنظمة تشعر مرة أخرى بأن الوقت ليس في صالحها، وبأن الحل الطويل الأمد للقضية الفلسطينية، وكذلك الحل العاجل للمأزق في غزة، يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حلٍ ما بشكلٍ من الأشكال [1]. ومع الضغوط المتباينة من تأثير الانتفاضة، ومع الخشية من منافسة حركة حماس، فإن دخول المنظمة إلى مسار التسوية السلمية أصبح خياراً بدا حتمياً وواقعياً، وكانت المنظمة على استعداد للسير فيه حتى آخره[2].

ولقد تميّزت دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة بأمرين واضحين لهما صلة وثيقة ببعضهما وهما: تصعيد النضال من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي المحتلة، ووضع التوجّه السياسي الجديد الذي تمثّل في إعلان الدولة الفلسطينية وخططها السياسية. ولولا ما أفرزته الانتفاضة من حقائق وأحدثته من نتائج لِما كان التوجّه الجديد ممكناً، الأمر الذي جعل تلك الدورة نقطة تحول بارزة في مسار النضال الفلسطيني المتعدد الجوانب والميادين [3].

وكانت أسس التوجّه الجديد محل دراسة لجنة سياسية قانونية، وضعت مشروعات أفكارها في ضوء دراسات ومشاورات واتصالات دولية واسعة النطاق، وهي المشروعات التي اختار منها المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الدولة استناداً إلى قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947، وبيانها السياسي الذي تضمّن الاعتراف بقراري: (242) و(338). وكلها تُزيل أي عقبة يمكن أن تُثار، أو حجة قد يتعلل بها البعض لوقف عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية. ولذلك فإن قرارات تلك الدورة يجب أن تُقرأ بإمعان وبدون إسقاط جزء منها، فكلها مكملة لبعضها وكلها ملزمة لفصائل منظمة التحرير التي حضرت الدورة. فقد كانت تلك الدورة هي أول مجلس وطني ينتقل به العمل الفلسطيني، من ديمقراطية العواطف (التوافق) إلى الديمقراطية العقلانية القائمة على تضامن المؤسسات، وتلك إيجابية واضحة للدورة أزالت من العمل الفلسطيني حسب البعض روح المزايدة من جهة، مثلما أزالت الخوف من أن يظهر الناس مختلفين من جهةٍ

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية** (3)، ص198.

[2]- المرجع السابق، ص203.

[3]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص56.

أخرى. وليس أدلّ على ذلك من أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانت اعترضت على جزء من فقرة تضمّنها البيان السياسي وهي تلك الخاصة بالقرار (242)، فوافقت تلك الجبهة على الاحتكام للتصويت، وقد وافق على الفقرة 253 صوتاً ضد 46 صوتاً وامتناع 10 أصوات عن الاقتراع.

وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسي، يتضح أن التوجه الجديد لا يكتنفه غموض أو التواء، فهو يقوم على أسس الاعتراف بوجود إسرائيل، وأن الدولة الفلسطينية تقوم على جزءٍ من التراب الفلسطيني، والالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية، وأن هدف الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات، وأن المؤتمر الدولي يُعقد على قاعدة القرارين: (242) و(338)، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد ورد في الوثيقة إشارة إلى الدولتين اللتين أقرهما القرار (181) لعام 1947، ونصها: "**ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947، والذي قسّم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية** (القرارات الدولية) **تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني**"[1]. والذي لا مراء فيه أن وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني تلك تجاهلت الميثاق الوطني الفلسطيني جملةً وتفصيلاً، بقبولها لكافة القرارات الدولية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية [2]، التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.

وبالتالي: فإن هذا الإعلان يُعدّ تحولاً تاريخياً مهماً في الفكر السياسي الفلسطيني، يبيّن حالة الإرباك التي داهمت القيادة الفلسطينية، منذ خروجها من بيروت مروراً بالخروج الثاني من طرابلس؛ فالولوج نحو الحلول التسووية، ثمَّ حرب المخيمات، وأخيراً: اندلاع الانتفاضة وبروز التيار الإسلامي المنافس لمنظمة التحرير، ما دعا تلك القيادة للتعجّل في قطف الثمار التي لم تكن قد نضجت بعد.

ومن المعروف أنه كنتيجة حتمية للانتفاضة، اضطرت إسرائيل والإدارة الأمريكية إلى إبداء الليونة تجاه منظمة التحرير، وتجاه إيجاد شريك فلسطيني يتم التفاوض معه؛ فوافق

---

[1]- المرجع السابق، ص57-58.

[2]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص341.

إسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي في لقائه مع الرئيس المصري مبارك في 18 أيلول (سبتمبر) 1989 على ثلاثة أمور هي [1]:

1- أن تقدّم مصر مساعدتها للقاء وفدين: إسرائيلي وفلسطيني للحوار، حتى يمكن إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كمرحلةٍ في مسار من مرحلتين ويقود إلى حلٍّ دائم.
2- أن تقوم مصر بالدعوة إلى اللقاء.
3- أن تحدد مصر وتعلن عن شكل الوفد الفلسطيني بعد التنسيق مع الأطراف المختلفة بما فيها إسرائيل.

ولقد مثّل ذلك الإعلان من جانب رابين، تحولاً نوعياً في الجانب الإسرائيلي، حيث مثّل ذلك اعترافاً من جانب رابين، بأنه من دون موافقة منظمة التحرير لا يوجد أمل في تحقيق المسار السياسي. ويبدو أن الخلاف الذي برز فيما بعد بين رابين وشامير رئيس الحكومة الإسرائيلية، انحسر فقط في دور المنظمة بالذات، وليس حول تشكيل الوفد الفلسطيني. وفي المقابل: فإن الإدارة الأمريكية أنهت جدلاً دام لسنوات عدة، تمثّل في اعترافها بمنظمة التحرير وفتح باب الحوار معها [2].

ثالثاً: الدوافع الأردنية لفكّ الارتباط بالضفة الغربية

لكن علينا قبل التحدّث عن إعلان الاستقلال الفلسطيني، أن نتناول الأسباب التي دفعت السلطات الأردنية لفك ارتباطها الإداري والقانوني مع الضفة الغربية قبيل إعلان الاستقلال الفلسطيني. علماً بأن الأردن ومنذ ضمها الضفة الغربية لسيادتها، حاربت وبشدة كل المحاولات العربية والفلسطينية لإلغاء ذلك الضم؛ ولذلك علينا البحث عن الدافع الذي أجبر السلطات الأردنية عن التراجع عن ذلك الضم.

لقد جاء القرار الأردني بفك الارتباط مع الضفة الغربية في تموز (يوليه) 1988، أي قبل إعلان الاستقلال الفلسطيني بنحو أربع شهور فقط؛ لينهي حالة من الجدل الطويل بين

---

[1]- محمد عبد الرحمن وآخرون، **ترسيخ دعائم الانتفاضة - الارتباك الإسرائيلي أمام النقاط العشر**، ط1، نيقوسيا، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1990، ص36-37.

[2]- المرجع السابق، ص37.

الأردن ومنظمة التحرير التي حاولت على الدوام إبراز الهوية الفلسطينية المستقلة، والحفاظ على الوحدة الجغرافية الفلسطينية، بعد حالة من الصدامات السياسية منذ إنشاء المنظمة، مروراً بأحداث أيلول (سبتمبر) 1970، ووصولاً حتى اتفاق عمَّان عام 1985، الذي وافقت خلاله المنظمة على التمثيل المشترك مع الأردن في أية مفاوضات مستقبلية. وحتى ذلك التاريخ لم يكن ثمة ما يشير إلى تحوُّل جذري في الموقف الأردني بذلك الخصوص، ثمَّ اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام 1987؛ فبدأت خلالها عملية مزج وتزاوج وتنافر في السياسات الفلسطينية والعربية والدولية، لتحرّك الركود السياسي في المنطقة، وتعيد رسم معالمها السياسية مرة أخرى. ولتتبُّع ذلك التحول حريٌّ بنا التذكير بالقرار الأردني عام 1985 القاضي بوقف التنسيق مع منظمة التحرير وإغلاق مكاتبها في الأردن، وطرد القيادي خليل الوزير (أبو جهاد) من أراضيها، ثمَّ التحول المفاجئ في الانقلاب السياسي والقانوني الذي قاده قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، مع قراءة المستجدّات على الساحة الفلسطينية، وتبيان ما لذلك القرار الأردني من أثرٍ على ما تبنّاه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر بعد أشهر معدودة؛ **(فهل ثمة علاقةٍ ما بين القرارين؟ وهل كان القرار الأردني متوافقاً مع القرار الفلسطيني؟ وهل جاء استجابةً لضغوطات فلسطينية وعربية ودولية التي بدأت تتأهب لجني ثمار الانتفاضة سياسياً؟)**.

والواضح جلياً: أن ثمة أسباب عدة دفعت الأردن لاتخاذ تلك الخطوة سوف نذكرها بالتفصيل، لنصل في النهاية إلى السبب المباشر لشروع الأردن باتخاذ ذلك القرار المهم:

فأردنياً: وبحكم الارتباطات الاجتماعية الوثيقة بين سكان المملكة الأردنية الهاشمية والشعب الفلسطيني؛ فمن الطبيعي تفاعل الأردنيين مع الانتفاضة الفلسطينية، لكن ذلك لا يمنع من وجود ثلاث مدارس سياسية أردنية أخذت في الضغط على صاحب القرار الأردني لاتخاذ قرارٍ ما، وتمثّلت تلك المدارس فيما يأتي:

1- **المدرسة الأولى:** والتي مثّلتها مدرسة الوحدة العربية والتي كانت تعمل من أجل المساواة والعدالة في أجواءٍ من الديمقراطية والحرية؛ كأسسٍ لصياغة العلاقات الوحدوية.
2- **المدرسة الثانية:** وتمثّلها مدرسة أردنة الدولة وإخراج الفلسطينيين من مواقع السلطة وإدارة الحكم في عمَّان، وإخراج ملفات القضية الفلسطينية من جدول أولويات سياسة الأردن الداخلية والخارجية. كما أدّى اتساع دائرة التذمُّر من سلطات الفلسطينيين وتأثيرهم على صاحب القرار، وابتعاده عن رعاية شؤون ومشاكل العشيرة

والقبيلة الأردنية، والتي رأت بأن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتضخُّم أزمة الخريجين والعاطلين، وبداية ظاهرة الإضرابات النقابية والعمالية والمهنية وغياب الأمن الاجتماعي، مردّه الرئيس الغرباء الفلسطينيين - من وجهة نظرهم.

3- **المدرسة الثالثة:** ويمثّلها القائلون بقبول حكم الأغلبية الفلسطينية على ضفتي نهر الأردن [1].

ولقد أثار القرار الأردني بفصل الضفة الغربية عن السيادة الأردنية تأكيداً لهويتها الفلسطينية، كثيراً من التساؤلات المبررة وهي تساؤلات لا يمكن الإجابة عنها قبل إعادة ترتيب البيت الأردني بما يتفق مع التوجّه الجديد، وقبل معرفة مستقبل العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير في ضوء الإجراءات التي يتخذها الأردن في تطبيق قراره، وفي ضوء الخطوات المقابلة من جانب المنظمة نفسها، وفي انتظار تبلور يساعد على تحديد نتائج القرار [2]. ولمَّا كان موضوع العلاقات بين الطرفين: الأردني والفلسطيني غاية في التعقيد، اضّطر صانع القرار في عمَّان لحسم أمره في الوقت المناسب وهو ما كان بالفعل [3].

ويرى آخرون فيما يخص السبب الذي دعا الأردن لفك ارتباطها بالضفة الغربية، أن الملك حسين الذي لم يتخلَّ عن حلمه في استعادة الضفة الغربية وبقائه ممثلاً للشعب الفلسطيني، قد أدرك بأن الكيان الفلسطيني سيعود إليه بعد مسرحية هزلية تقوم على استقلال شكلي لهذا الكيان، ثمَّ يتحد ذلك الكيان مع الأردن. ولعله سارع إلى فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في تموز (يوليه) 1988 تمهيداً لتلك الصفقة، وليس يأساً من عودتها إليه كما أُشيع وقتذاك [4].

بينما يرى البعض الآخر: أن السبب الذي دعا الأردن لفك ارتباطه بالضفة الغربية هو الدور العروبي التاريخي للأسرة الهاشمية، الذي حدا بالعاهل الأردني إلى الاهتمام بصورة مستمرة بحل القضية الفلسطينية؛ فالعاهل الأردني لم يشأ أن يُذكر في التاريخ؛ باعتباره الرجل الذي أضاع الضفة الغربية والقدس الشرقية لتأخذهما إسرائيل؛ ولذلك استشعر

---

[1]- مهدي عبد الهادي، "**الانفصال عن الأردن (أسبابه وآثاره)**"، ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ملتقى شذرات العرب؛ http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=26298

[2]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص52.

[3]- عبد الهادي، **الانفصال عن الأردن**.

[4]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص40.

الملك مسئولية إزاء استرداد السيادة العربية على تلك المنطقة. وإضافةً إلى تلك المهمة العروبية، فإن مصالح الملك حسين في حل القضية الفلسطينية هي مصالح أدعى إلى الواقعية والعملية؛ فاعتبارات الأمن القومي اعتبارات هامة، واستطالة الاحتلال الإسرائيلي لن تؤدي إلى صبغ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بصبغة راديكالية وحسب، بل ستؤدي كذلك إلى صبغ الذين يقيمون في الأردن بصبغة سياسية ولا سيما بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية. ومن شأن العجز عن حل القضية الفلسطينية، أن يزيد من حالة التمزّق التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الشرقية لنهر الأردن. وعلى خلاف طبقة الفلسطينيين الأثرياء الذين يعيشون في عمَّان، فإن سكان مخيمات اللاجئين لم ينمُ لديهم إحساس بأنهم رهن ببقاء النظام الهاشمي. ثمَّ إن التدفق المستمر للفلسطينيين على الأردن قادمين من الأراضي المحتلة، من شأنه أن يؤدي إلى مزيدٍ من الخلل في الميزان الديموغرافي لغير مصلحة الأردنيين في الضفة الشرقية، ويضاعف من مشكلات الأردن الاقتصادية. وقد تزايدت حساسية الملك حسين بإزاء التهديد الديموغرافي على مدى السنين، بالخوف من أن تأتي حكومة إسرائيلية في المستقبل بقيادة أرئيل شارون، وتحاول حل القضية الفلسطينية في الضفة الشرقية على حساب الأسرة المالكة في الأردن [1].

وثمة اعتبارات خارجية تعزز بدورها ما للأردن من صلةٍ بحل القضية الفلسطينية؛ فمعارضة كل من: إسرائيل والولايات المتحدة لإشراك منظمة التحرير في عملية التسوية السلمية، توحي بأن للأردن دوراً محورياً في أي جولة دبلوماسية في المستقبل، وترى تلك الدولتان أن الملك حسين هو شريك طبيعي لإسرائيل في أي مفاوضات. وأخيراً: فإن قيام علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وعائلية قوية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وسكان الأردن، يعزز بدوره الطابع العملي لإشراك الأردن في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية. ورغم كل تلك: التحركات والمصالح، فإن الأردن كان متردداً في أن يستقلّ بعملٍ ما في سبيل حل القضية الفلسطينية؛ فالإقدام على هذا من شأنه أن يعرّض للخطر تحقيق الهدفين الآخرين اللذان يمثلان مشكلة مزمنة للأردن وهما: استقرار النظام، والتحديث الاقتصادي. ولذلك اتّسمت معالجة الأردن للصراع العربي الإسرائيلي بالحذر والتحفّظ وعدم الحسم. وكانت الحكومة الأردنية قد اختارت سواء لاتفاقيتي كامب ديفيد أو بالنسبة لمبادرة ريجان في أيلول (سبتمبر) 1982، أو بالنسبة للاتفاق الدبلوماسي بين عرفات

[1]- ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**، ص400-401.

وحسين في شباط (فبراير) 1985، ألاَّ تُقدم على عملٍ يكون ضد التوافق العربي. وعندما اتضح في أوائل عام 1988، انتفاء أي توافق من هذا القبيل على تأييد القيام بدور أردني، أعلن العاهل الأردني انتهاء الروابط بالضفة الغربية [1].

ويبدو أن ثمة قيوداً كانت مفروضة على سياسة الأردن الخارجية؛ فمع مرور السنين اجتمعت طائفة من الاعتبارات المحلية والخارجية، قيّدت من حرية الأردن في التصرّف بإزاء الصراع العربي الإسرائيلي؛ فتطور السياسة الخارجية الأردنية بين عامي 1987 و 1988، تلقّت بعض الضوء على اتجاهات هذه السياسة وعملية السلام في المستقبل؛ فالهيكل السياسي الداخلي للأردن، ووضعه الجيو سياسي والاقتصادي، والقيود المفروضة عليه من البيئة الخارجية، قد حدّت من حريته في العمل بالمسائل المرتبطة بالقضية الفلسطينية. وإزاء تلك القيود الضاغطة، بات من الصعب جداً على الأردن أن يتّبع أسلوباً حازماً مستقلاً في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أثّر الهيكل السياسي للأردن وجهازه الخاص بصنع القرارات، على سياسة الحكومة إزاء القضية الفلسطينية؛ فالملك هو الذي يتخذ القرارات التي تمس سياسة الأردن الخارجية والخاصة بالأمن. ومحورية الملك في عملية اتخاذ القرارات في الأردن، ناشئة عن طبيعة النظام السياسي فيه الذي يتصف بكون الملك في مرتبة عليا، وكون المشاركة السياسية في مرتبة دنيا. ومع أن الملك هو صانع القرار الرسمي الأخير، فإن صناعة القرار في الأردن هي مع ذلك عملية معقدة. والقرارات الهامة بشأن القضية الفلسطينية لا تُتخذ في فراغٍ سياسي؛ فإلى جانب الملك تتألف الصفوة المختارة في وضع السياسة العليا من المشاركين الرئيسيين، وهم: ولي العهد، ورئيس البلاط الملكي، ووزير القصر الملكي، ورئيس هيئة أركان الحرب في الجيش، ورئيس الوزراء، ووزيري الداخلية والخارجية. ونفوذ هؤلاء الأشخاص البارزين لا ينبع أساساً من مناصبهم، وإنما ينبع من علاقتهم الشخصية بالملك. ثمَّ أن سياسة الأردن الفلسطينية تتشكّل بالمواقف السياسية لجماعات اجتماعية ذات نفوذ؛ فأردنيو الضفة الشرقية يضمّون زعماء القبائل والجيش والطبقة الثرية من الفلسطينيين، وهؤلاء جميعاً لهم دور نشيط في الحياة السياسية المعقدة للأردن [2].

[1]- المرجع السابق، ص401-402.

[2]- المرجع السابق، ص402-403.

ومن ثمَّ: لم يكن أسلوب الأردن اتجاه حل القضية الفلسطينية متجانساً، وبالإمكان تمييز ثلاثة اتجاهات بين الصفوة السياسية وذوي التأثير السياسي؛ فالداعون إلى **الاتجاه الأول:** لا يرون أن القضية الفلسطينية هي قضية خالصة من قضايا السياسة الخارجية، وإنما هي أقرب ما تكون إلى كونها مشكلة محلية؛ فالتهديد الديموغرافي الفلسطيني للهوية والمصالح الوطنية الأردنية في الضفة الشرقية هو الذي يكمن وراء ما ينتاب هذه الفئة من السياسيين من أسباب قلق. وعلى الرغم من مرور فترة طويلة منذ أن تقارب الأردن والفلسطينيون معاً في علاقةٍ وثيقة، إلاَّ أنه لا تزال هناك ريبة سياسية بين المجتمعين. وهناك انقسامات سياسية عميقة بين أردني الضفة الشرقية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولمَّا كان حوالي 70% من سكان الضفة الغربية دون الخامسة والعشرين من العمر، فإن معظم السكان لم يجرّبوا العيش في ظل الحكم الهاشمي، وهم لا يشعرون بألفة أو انتماء إلى الأسرة المالكة. والذين يدعون إلى هذا الاتجاه الوطني لا يرغبون في أن يروا الضفة الغربية وقد أُدمجت من جديد في الأردن. ولذلك فهم لا يريدون أن يتحمّلوا التبعة العسيرة في السيطرة على مجتمع الضفة الغربية، المنغمس انغماساً شديداً في السياسة. ولذلك فإن تلك الفئة من السياسيين تريد للأردن أن يفضَّ ارتباطه بالقضية الفلسطينية بقدر الإمكان، وأن يكرّس الموارد المالية للحكومة لأغراض التنمية الاقتصادية للضفة الشرقية.

بينما دعاة **الاتجاهين الآخرين:** يعتقدون أنه ليس في وسع الأردن لأسبابٍ مختلفة أن ينفض يديه من القضية الفلسطينية، إلاَّ أن هذين الاتجاهين يختلفان حول شركاء الأردن، ومن يكونون عند البحث عن حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي. ويرى المناصرين **للاتجاه الثاني:** أن على الحكومة الأردنية تنسيق التحركات الدبلوماسية مع منظمة التحرير والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ويعتقدون بأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة هو في المقام الأول مسألة فلسطينية - أردنية. كما يعتقدون بأن اشتراك منظمة التحرير في عملية السلام هو أمر جوهري لإضفاء الشرعية على أي حل دبلوماسي يمكن التوصّل إليه مع إسرائيل، وأن ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والأردنيين وبين المجتمع الفلسطيني في الأردن من روابط وثيقة، مبرر منطقي للقيام بجهود دبلوماسية أردنية فلسطينية مشتركة. أما دعاة **الاتجاه الثالث:** فيعتقدون أنه لا يسع الأردن والفلسطينيين، أن يتفاوضوا على عهدتهم الخاصة حول صفقة مقبولة مع إسرائيل وهم لا يثقون في زعامة منظمة التحرير، ويرونها زعامة ضعيفة غير حاسمة وتفتقر إلى الجدية. ولكن هؤلاء الساسة بسبب حرصهم

الشديد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة، يسدون نصيحة إلى الملك بأن ينسّق تحركاته مع سوريا وبقية البلدان العربية الأخرى [1].

وأكثر من ذلك: فإن حرية النظام الرسمي الأردني في المناورة تتأثّر بدورها بالفلسطينيين، ذلك: أن الجامعة العربية منذ عام 1974 قد حددت بصورة رسمية، بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أي محادثات للسلام، وأن التأييد الذي يلقاه الملك حسين بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بدأ في التلاشي؛ فهؤلاء أحجموا على مدى السنين عن المجاهرة بتأييد الخطوات السياسية الخارجية للملك، دون موافقة منظمة التحرير وتفويض منها. كما وتمثّل سياسات إسرائيل والولايات المتحدة اعتبارين إضافيين يؤثّران في السياسة الخارجية للأردن، فلم يحدث أبداً أن استوفت شروط السلام الإسرائيلية الحد الأدنى من طلبات العاهل الأردني للحل السياسي؛ فالفكرة التي يدين بها حزب العمل الإسرائيلي والخاصة بتنازلات في الأراضي لا تبشّر إلاّ بإعادة ما بين 60% و 70% من الضفة الغربية للأردن، ولا تُسلّم للأردن بأي حقٍ في السيادة على القدس الشرقية. أما الآراء التي يدين بها حزب الليكود الإسرائيلي اليميني وهي القوة السياسية الرئيسية الأخرى في إسرائيل؛ فهي أكثر عداءً للمصالح الأردنية؛ فزعماء الليكود يعدُّون الضفة الغربية وقطاع غزة قسمين من أرض إسرائيل التاريخية، وهم لذلك يعارضون بشدة إعادة أي جزء من هذه الأراضي إلى السيادة الأردنية. ومن ثمَّ فإن المأزق السياسي الذي ساد في إسرائيل بعد عام 1984، وضعف حزب العمل لم يُهيئ للأردن حافزاً يحدوه إلى الشروع في مفاوضات. ويُضاف إلى ذلك عامل حاسم آخر في سياسة الأردن وهو الوضع الذي اتخذته الإدارات الأمريكية المتعاقبة والممالئ لإسرائيل؛ ففي اعتقاد الأردنيين بأنه إن لم يكن هناك التزام أمريكي جازم في البحث بنشاطٍ عن حلٍ عادلٍ للصراع، فإن الاشتراك في أي مفاوضات مع إسرائيل يكون محفوفاً بالمخاطر، وقد أخذ المسئولون الأردنيون على الولايات المتحدة امتناعها عن استخدام نفوذها القوي، لحمل إسرائيل على تقديم تنازلات معقولة في الأراضي لجيرانها العرب [2].

[1]- المرجع السابق، ص403-404.

[2]- المرجع السابق، ص406-407.

ويرى الدكتور مخيمر أبو سعدة: بأن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون أول (ديسمبر)1987، أدّت إلى قناعة النظام الرسمي الأردني بأن الشعب الفلسطيني يطمح في قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة، ولا يرغب في عودة وحدة الضفة العربية مع الأردن؛ ولذلك: كان القرار الأردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية هو نتيجة اندلاع الانتفاضة. ولكن الأردن عملياً حسب أبو سعدة: لم يقم بفك الارتباط السياسي مع الضفة الغربية، وهذا ما تمَّ التأكيد عليه في اتفاقية وادي عربة في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1994 بين الأردن وإسرائيل، والتي أكّدت على الحقوق التاريخية والدينية للأردن في الضفة الغربية والقدس. وبالتالي: فإن إعلان الاستقلال الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، جاء لملء الفراغ الذي تركه القرار الأردني، وحتى لا يسمح لإسرائيل الادعاء، بأن هذه الأراضي هي أراضي متنازع عليها وملكيتها غير موروثة [1].

ويؤكّد آخرون: السبب السابق والذي دعا الأردن لفك ارتباطها بالضفة الغربية، أنه بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، انعقدت القمة العربية في الجزائر في محاولةٍ لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل. وقد عُقدت القمة في جوٍّ تزايدت فيه مطالبة القيادة الفلسطينية، بإعادة تأكيد الثوابت السياسية التي سبق وأن توافق عليها العرب وفي مقدمتها اثنتان:

1- قرار القمة العربية الصادر في الرباط عام 1974، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
2- أن تتم مفاوضات تسوية مشكلة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية من خلال مؤتمرٍ دولي يملك سلطة القرار، وتجري برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأطراف المعنيّة بالصراع، بما فيها منظمة التحرير وعلى قدم المساواة مع بقية المشاركين.

كما ويرى البعض: أن السبب الذي دعا الأردن لفك ارتباطها بالضفة الغربية هو تعرّضه لضغوطات غربية وعربية كبيرة بشكلٍ عام، وضغوطات أمريكية مكثّفة بشكلٍ خاص لفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية. ولم يكن الأمر سهل على العاهل الأردني ليتخذ مثل هذا القرار، ولكن ذلك القرار جاء ليكون توطئةً وتمهيداً من أجل تحديد حدود وماهية الدولة الفلسطينية المنوي الاعتراف بها (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس

[1]- مقابلة مع مخيمر أبو سعدة.

الشرقية)، بعد إعلان الاستقلال الذي تمَّ الإعلان عنه في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، ناهيك عن أن الاتصالات السرية مع الإدارة الأمريكية والتي لم تتوقف منذ الخروج الفلسطيني من بيروت عام 1982، حيث كانت تلك الإدارة تطالب منظمة التحرير بالاعتراف بالقرار (242). ولذلك لم يكن ليتم إعلان الاستقلال الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، قبل أن يتم تحديد حدود وماهية وشكل الدولة الفلسطينية الموعودة، وقبل أن يتم فك الارتباط الإداري والقانوني مع الأردن [1].

ويؤكّد الأستاذ الدكتور إبراهيم أبراش هذا التوجّه: بأن فك الارتباط كان جزءاً من إستراتيجية أمريكية شاملة شاركت فيها مصر والأردن، فكانت تهدف لجر منظمة التحرير للتسوية السياسية وإبعادها عن محور التطرف العربي. وكان فك الارتباط إغراءً للمنظمة وضرورةً لتؤسس برنامجاً جديداً يقوم على قراري: (242) و(338)، ودولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ولو لم يكن فك الارتباط من جانب الأردن، ما تمَّ مشروع السلام الفلسطيني أو إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر بعد أشهر قليلة فقط من فك ذلك الارتباط [2]. وبالتالي وكما سبق الإشارة، فلو لم يكن فك الارتباط على أرض الواقع ما كان ليتم إعلان تلك الدولة، فلو تم الإعلان عن قيام الدولة بدون فك الارتباط، فقد يؤدي ذلك لصدامٍ مع الأردن التي كانت تعتبر الضفة جزءاً من الأردن. وعليه وحسب قول أبراش: فإن فك الارتباط الأردني كان بطلبٍ أمريكي، رغم أن التاج الأردني لم يكن راضياً تماماً عن الأمر، ومع ذلك فكَّ الأردن ارتباطه الإداري والقانوني بالضفة الغربية، ولكن ما زالت الضفة الغربية دستورياً جزء من الأردن. وكذلك فإن الأردن كان يخشى أن تؤدي تسوية تقوم على دولة للفلسطينيين، بأن تكون هذه الدولة هي الأردن (الوطن البديل). ومن هنا: فضّل التخلي عن الضفة الغربية لتقام عليها الدولة الفلسطينية، بدلاً من أن تكون الأردن دولة الفلسطينيين، وخصوصاً أن دعوات إسرائيلية كانت تطرح فكرة الأردن كوطنٍ بديل [3].

ويدعم القيادي جميل مزهر هذا الاتجاه: بالتأكيد على أن إعلان الملك حسين بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية جاء نتيجة ضغوطات دولية وخصوصاً الأمريكية منها، حيث أنه بعد مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974 واعتبار منظمة

---

[1]- **مقابلة مع جمال كايد** بتاريخ 2011/8/7.

[2]- **مقابلة مع إبراهيم أبراش**.

[3]- المرجع السابق.

التحرير الممثل الشرعي والوحيد في تمثيل الفلسطينيين، وتبنيها خيار الدولتين وبالاعتراف التاريخي بإسرائيل. ضغط المجتمع الدولي على الأردن من أجل فك الارتباط، تمهيداً لعقد تسوية خاصة تتيح إنهاء النزاع مع إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من أرض فلسطين، وقد أجمعت الدول العربية على ذلك. وكان لتنامي شعبية منظمة التحرير في الضفة الغربية وتوتّر علاقتها مع الأردن، وعدم تمتّع الأردن بأي رصيد شعبي فيها، إلى إتمام الأردن فك الارتباط متزامناً معه لقاءات عقدتها مع القيادة الفلسطينية للتفاهم معها، حول صيغة اتفاق للتعاون وتوحيد الجهود في المجال السياسي والدبلوماسي في السعي، للتوصّل إلى حل سلمي ينهي الاحتلال في الضفة الغربية وكان آخرها اتفاق شباط (فبراير) 1985 الذي لم يرَ النور. ومن ثمَّ فقد كان هناك إجماع عربي تمَّ تبنيه في مؤتمر القمة العربية الطارئ في الجزائر عام 1987، على ضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية في معزلٍ عن أي دور مهم للأردن، وفي ظل اتهامات الفصائل الفلسطينية للأردن بالتقاسم الوظيفي مع الاحتلال. وبناءً عليه: فإن إعلان استقلال دولة فلسطين والذي تمَّ في دورة المجلس الوطني الذي انعقد في الجزائر عام 1988، والاعتراف الدولي بمنظمة التحرير وبهذا الإعلان كان مقدمة لسلوك منظمة التحرير طريق التسوية بعد قبولها بحل الدولتين بمساندة وإجماع عربي، الأمر الذي أجبر الأردن على إعلان قرارها بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية قبل ذلك الإعلان [1].

ويرى غازي الصوراني: أن قرار فك الارتباط، لم يكن بإرادة أردنية معزولة عن الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية ومخططاتها للمنطقة العربية، ارتباطاً بالمتغيّرات الفلسطينية والعربية، حيث أن التطورات العربية التي لم تكن بمنأى عن تلك المخططات (خاصةً: موضوع قمة الرباط والاعتراف بمنظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في عام 1974)، ثمَّ التحولات السياسية في قيادة المنظمة وحرصها على تطوير علاقتها بالولايات المتحدة، بوهم الحصول على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والدولة بعد العدوان الإسرائيلي والصمود الفلسطيني في حزيران (يونيه) 1982، ثمَّ مؤتمر القمة العربية في عمَّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987، حيث لم يُعامل عرفات كما ينبغي من الملك أو (النظام)، ثمَّ عقد مؤتمر القمة العربية في الجزائر حزيران (يونيه) 1988، التي وجد فيها الأردن نفسه في موقف الدفاع، وكذلك الانتفاضة الفلسطينية التي اشتعلت في 9 كانون

[1]- مقابلة مع جميل مزهر.

أول (ديسمبر) 1987، ومسارعة منظمة التحرير إلى احتوائها وقيادتها عبر شعارات وطنية، كان في مقدمتها: الحرية وتقرير المصير وحق العودة والدولة المستقلة، إلى جانب (القيادة الوطنية الموحدة) التي تشكلت حديثاً في الأراضي المحتلة في ذلك الوقت. فقد أعادت الانتفاضة الاعتبار لمنظمة التحرير ولمكانة وتفرّد ياسر عرفات، حيث كانت في أحد أوجهها بمثابة رد على إهمال الملك حسين وتجاهله للمنظمة ورئيسها. ولذلك: فإن قرار فك الارتباط جاء في إطار الضغوط الأمريكية، وفي إطار الانتفاضة التي رسّخت شعارات الحرية والاستقلال والدولة. فكان للانتفاضة الفلسطينية آثار واسعة ومتعددة على الأردن، فقد بدأت كتمرد ضد الاحتلال الإسرائيلي، لكنها تحولت إلى تأكيد لتأييد منظمة التحرير، واتخذت على وجه السرعة بعداً مناوئاً للأردن [1].

ويستطرد الصوراني قوله: فعلى الرغم من أن أمن الأردن لم يتأثر بصورة مباشرة، فقد كان هناك خطر واضح من احتمال اتساع رقعتها بامتداد شرارتها من الضفة الغربية لنهر الأردن إلى ضفته الشرقية، خاصةً وأن نفوذ الأردن في الأراضي المحتلة مستنداً إلى شرائح طبقية شبه إقطاعية رجعية، وشرائح بورجوازية مكروهة من الجماهير الشعبية الفلسطينية. الأمر الذي لم يكن مستغرباً معه، تدهور نفوذ النظام الملكي الأردني الذي يعتبره معظم الفلسطينيين ركيزة للاستعمار والصهيونية، وبالتالي: فقد شكّل هذا التصاعد المفاجئ للحس الوطني الفلسطيني عبر الانتفاضة انتكاسة أخرى للأردن، وكرّس ترجيح كفة منظمة التحرير في الصراع على السلطة بينها وبين النظام الملكي الأردني [2].

وبالتالي: فمن ضمن النتائج الأخرى للأوضاع التي استجدت في ذلك الحين في الضفة الغربية، زيادة التأييد في أوساط اليمين الإسرائيلي لفكرة خطيرة، مؤداها تحويل الأردن إلى وطن بديل للشعب الفلسطيني، الأمر الذي فرض على الملك حسين إعادة النظر في وضعه في الضفة الغربية ودوره في عملية السلام في الشرق الأوسط، بعد أن تبين له أن الانتفاضة أسفرت عن إعادة واشنطن تقييم سياستها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء مبادرة شولتز في 4 آذار (مارس) 1988، التي حملت في طياتها – شكلياً - نوعاً من الاعتراف بالحكم

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- المرجع السابق.

الذاتي للفلسطينيين وفق الرؤية الإسرائيلية؛ فلم يكن أمام الملك سوى الإذعان للسياسة الأمريكية ومن ثمَّ القبول بمبادرة شولتز.

أما الأمر الثاني الذي عجّل في إصدار قرار فك الارتباط؛ فيعود إلى البيان العاشر الذي أصدرته (القيادة الوطنية الموحدة) للانتفاضة في 11 آذار (مارس) 1988، والذي ناشدت فيه الفلسطينيين بتصعيد الضغط الشعبي ضد جيش الاحتلال والمستوطنين، وضد المتعاونين وأفراد النظام الأردني، وناشد البيان أيضاً ممثلي الضفة الغربية في البرلمان الأردني بالاستقالة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني. وقد وصف الملك حسين ذلك البيان بأنه مؤشر على نكران الجميل، وأكّد أن إستراتيجيته للشراكة مع منظمة التحرير كبديلٍ للشراكة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد فشلت. فظل هناك هاجس رئيسي هو أن يصبح الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين.

أما الأمر الثالث الذي شجّع الملك حسين على فك الارتباط؛ فيعود إلى أن القسم الأكبر من الشرائح الطبقية العليا (البورجوازية التجارية والعقارية ورجال القبائل والعشائر) من الشرق أردنيين ومعهم أغلبية قيادات الجيش، لم يوافقوا على سياسات العلاقة مع الفلسطينيين، وأكدوا أن الأردن سيكون أكثر استقراراً بدون الضفة الغربية وبدون الفلسطينيين. وفي تلك الأثناء انعقد مؤتمر القمة العربية في الجزائر في 7 حزيران (يونيه) 1988، الذي أكّد على حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير. وبسبب هذه العوامل وأهمها الانتفاضة، ثمَّ الموقف الأمريكي ومؤتمر القمة العربية، اضطر الملك حسين إلى إعلان فك الارتباط مع الضفة الغربية في 31 تموز (يوليه) 1988 [1].

ويرى محسن الخزندار: أن الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية والدولية على الملك حسين، أدّت إلى فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية. وكانت هذه الضغوطات على الملك حسين: لتدجين منظمة التحرير ودفعها لدخول العملية السلمية بالشروط الأمريكية. مما أدّى إلى إعلان الملك حسين فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، بعد رفض منظمة التحرير من قبل الاعتراف بالقرار الدولي (242) من دون شروط، وكذلك رفضها التنازل عن دورها المباشر في المفاوضات، مما أدّى إلى انهيار الاتفاق الفلسطيني الأردني مطلع العام 1986. وعليه: اتجه الملك حسين لمصالحة سوريا بالاعتذار علناً عن دعمه

[1]- المرجع السابق.

جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في سوريا, وكذلك قامت السلطات الأردنية بإغلاق مكاتب منظمة التحرير في المملكة الأردنية, وأقامت تقاسم وظيفي للسلطة مع إسرائيل في الأراضي المحتلة؛ فوجدت منظمة التحرير نفسها في حالة تخبّط كامل بعد أن تمَّ تجاهلها تجاهلاً تاماً تقريباً في مؤتمر القمة العربية في عمّان في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987، كما سبق الإشارة. كما جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتعطي قوةً وزخماً لمنظمة التحرير؛ فسارعت المنظمة: بالتأكيد على سيطرتها على التوجّه السياسي للانتفاضة [1].

وقد جاء انهيار النفوذ الأردني في الأرض المحتلة على إثر تصاعد أعمال الانتفاضة، حيث واجهت الأردن انهيار موازٍ للنفوذ الأردني في الأرض المحتلة؛ فقرر الملك حسين اتخاذ خطوة مثيرة في قطع الروابط الإدارية للمملكة الأردنية مع الضفة الغربية التي استمرت 40 عاماً، إلى التحول الكبير في سياسة منظمة التحرير العلنية، وكان كذلك غياب الدعم العربي الفعّال دبلوماسياً ومادياً رغم التعهّدات والمساعدات المالية. كل ما سبق أدّى إلى التحول في موقف وسياسة منظمة التحرير بعد فوز إسحاق شامير في الانتخابات الإسرائيلية, واقتصار المحاورين في المفاوضات الأولية على اختيار محاورين من الضفة الغربية وقطاع غزة, وكذلك إظهار الاتحاد السوفيتي مرونة تجاه المقترحات الأمريكية [2].

وجاءت قرارات القمة واضحة، تضع حداً لكل الحلول التي لا تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مما يُعد تأييداً لوجهة نظر منظمة التحرير وبداية موقف عربي جديد موحّد وواضح بشأن التسوية. وكانت أهم رسالة وجهها مؤتمر القمة الطارئة هي تلك التي وردت في بيانه الختامي، والقائلة: بضرورة بحث التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها، والالتزام بتقديم المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال إلى الشعب الفلسطيني، لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير حتى يحقق أهدافه الوطنية الثابتة. وفي ضوء تلك النتائج بدأت الحكومة الأردنية في أعقاب القمة، دراسة سلسلة الإجراءات التي بدأت بإلغاء خطة التنمية في الأراضي المحتلة، وحل مجلس النواب الأردني، وانتهاءً بإعلان إنهاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة. وقد جاء قرار إنهاء العلاقة في خطاب وجهه الملك حسين، وأوضح

---

[1]- **مقابلة مع محسن الخزندار.**

[2]- المرجع السابق.

فيه: أن الإجراءات استهدفت دعم التوجه الوطني الفلسطيني وإبراز الهوية الفلسطينية. وحسب ما أورده ذلك المصدر، فإن تلك الإجراءات الأردنية **لم تكن نتيجة رد فعل إقليمي**، وإنما تأتي من منطلق أن تستقل المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأن تتحمّل المنظمة في الوقت نفسه مسئولية كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذلك لا يعني بأن الأردن سوف يتخلّى عن واجبه القومي سواء تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، أو تجاه القضية الفلسطينية. وفي ذلك قال الملك حسين في خطابه: "**إن الإجراءات التي اتخذناها في الأصل، تجاوباً مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع الاقتناع العربي السائد: بأن مثل هذه الإجراءات ستسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة**". وتأكيداً لذلك: فإن عمَّان اتّصلت بعد إلغاء خطة التنمية الأردنية بالحكومات والمؤسسات الدولية، التي أعربت عن رغبتها في الاستمرار في تمويل مشروعات التنمية في الأراضي المحتلة، لكي تواصل رسالتها من خلال الجهات الفلسطينية ذات العلاقة[1].

والإجراءات الأردنية السابقة، لا تعني أن الأردن تخلّى عن دوره والتزامه بالمشاركة في عملية السلام، فهو لا يزال دولة مواجهة وحدوده مع إسرائيل أطول من حدود أي دولة عربية معها، وفي ذلك قال الملك حسين: "**إن الأردن طرف رئيسي في النزاع** (الصراع) **العربي الإسرائيلي وفي مسيرة السلام، وهو يتحمّل مسئولياته الوطنية والقومية على هذا الأساس**". وتظل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من الإجراءات الأردنية، بأن الأردن استهدف تحريك الموقف من خلال تحويل ما كان موقفاً نظرياً إلى موقف عملي، أي تحويل قرار قمة الرباط ثمَّ قمة الجزائر إلى واقع فعلي، بحيث تصبح منظمة التحرير هي الجهة الوحيدة التي يتعيّن على الآخرين مخاطبتها بشأن فلسطين والقضية الفلسطينية [2].

بينما يرى هنري لورانس: بأن السبب الذي دعا العاهل الأردني للتخلي عن الضفة الغربية، بعد أن اقتناعه، بأن من غير المجدي بعد اندلاع الانتفاضة تأميل التفاف الفلسطينيين حول العرش الهاشمي؛ فقد تعب من مبادرات السلام التي لا تنتهي وفي الوقت نفسه غير مجدية، فأراد أن يسد الدروب على الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين معاً.

---

[1]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص53-55.

[2]- المرجع السابق، ص55.

كما إن الوضع الاقتصادي لمملكته لم يكن جيداً، وكان يأمل في تخفيف الأعباء المالية لمملكته بتركيز الجهود على الأردن دون غيرها [1].

وفلسطينياً: فثمة أسباب فلسطينية دفعت العاهل الأردني للإقدام على تلك الخطوة؛ فمنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية تلقّت الأردن ثلاثة رسائل من ثلاثة مواقع فلسطينية حملت كل سطورها ذات المعاني، وكشفت عباراتها عن تراجع وتردي في العلاقات الفلسطينية الأردنية، وانتهت كلها إلى نتائج موحدة. **الأولى:** جاءت من الأراضي المحتلة ومفادها: أنه إذا كان هناك ماضٍ لحكم أردني للضفة الغربية، فلن يكون هناك أي مستقبل لذلك الحكم، ولن يكون في مقدوره العودة بأي شكلٍ من الأشكال للضفة الغربية، مع استحالة ذلك بالطبع بالنسبة لقطاع غزة. **والثانية:** جاءت من فلسطينيي الأردن وتمثّلت بأن الانتفاضة في الداخل الفلسطيني بمثابة يقظة عربية ثانية، ولا يمكن الوقوف أمامها بدون حراك أو تفاعل أو تجاوب وهي في أساسها دعوة للتحرر والاستقلال الوطني على الأراضي الفلسطينية. **والثالثة:** كان مصدرها قيادة منظمة التحرير التي اعتذرت عن تلبية غير دعوة رسمية لزيارة عمَّان، بل وذهبت إلى حد طلب التنسيق السياسي في وفدٍ مصري فلسطيني مشترك للمؤتمر الدولي، والاعتذار عن الوساطة العراقية للمصالحة مع عمَّان. الأمر الذي رأت فيه عمَّان تراجعاً عن خطوط المعادلة الأردنية الفلسطينية، واقتناعها باستحالة العودة إلى الحد الأدنى الذي ورد في اتفاق عمَّان في شباط (فبراير) 1985.

أما عربياً: فبعد فشل كافة المحاولات لإجهاض الانتفاضة الفلسطينية أمريكياً وإسرائيلياً، ترسّخت دعائم منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ناهيك عن المواقف العربية الفردية التي انطلقت من مقررات قمة الرباط عام 1974، ورفض المملكة العربية السعودية تمويل خطة للتنمية الأردنية في الأراضي المحتلة، وتمسّك مصر والعراق بأولوية التعامل مع المنظمة في الموضوع الفلسطيني. الأمر الذي لم يترك مجالاً أمام الأردن سوى التراجع عن خططها ومشاريعها، وحصر التنسيق مع سياسة سوريا كلّ لمصالحه من أجل محاصرة القيادة الفلسطينية، وتقييد حركتها على الأراضي السورية واللبنانية والأردنية.

---

[1]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص558.

أما إسرائيلياً: فعندما وجد الملك حسين، أن أسلوب تعامله مع حزبي: العمل والليكود الإسرائيليين لأكثر من عشرين عاماً لم يحقق له أدنى نتيجة، ولمَّا كان حزب العمل بالذات وخصوصاً زعيمه شمعون بيريز لم يفِ بأيٍّ من وعوده للملك، ولم يحقق بعض أمانيه وأحلامه، بات أمر مسألة الخيار الأردني سراباً، وذلك بعدما أدرك الملك حسين أن انتقال السلطة لحزب الليكود ولأرئيل شارون بالذات وجنرالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، واستحالة التفاهم مع تلك المجموعة. لذلك لم يعد أمام صانع القرار الأردني سوى حقيقة واحدة لا ثاني لها هي مجموعة أكاذيب وأوهام حزب العمل وأطماع حزب الليكود، وغياب القرار الإسرائيلي. بالتالي: لم يعد سوى الدفع باتجاه البديل الوحيد والمتمثّل بالانسحاب الأردني من أي تنسيق مع أقطاب الساحة الإسرائيلية؛ فكان القرار الأردني المطلوب هو الانسحاب السياسي والتفاوضي من الساحة الإسرائيلية، وترك عقدها ومشاكلها العقائدية والعسكرية للمجابهة مع الفلسطينيين وحدهم دون غيرهم، والاعتراف بانتهاء أي دور للتقاسم الوظيفي، وانتهاءً بإعلان وفاة أطروحة الخيار الأردني، والتراجع داخل حدود الدولة الأردنية لبناء خط دفاعي لمجابهة تحديات الترانسفير والوطن البديل.

ودولياً: فبعد نجاح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تأسيس قواعد الوفاق الدولي في قضايا الأسلحة النووية والقواعد العسكرية، وفتح ملف الحلول للقضية الإقليمية، فإن الملف الفلسطيني كان سيتصدَّر جدول أعمال العواصم الأوروبية، والقمة الأوروبية - الأمريكية، والأمريكية - السوفيتية. ولذلك فإن دور الأردن سوف يُصبح هامشياً فارتأى صانع القرار الأردني إعادة حساباته الذاتية على ذلك الأساس داخلياً وخارجياً، وإعادة ترتيب بيته بنفسه وبناءً على مصالحه وأهدافه قبل أن تتغيّر موازين القوى الإقليمية ويُفرض عليه أي حل لا يرتئيه. كما أن ما طرحه الحزب الديمقراطي الأمريكي في حملته الانتخابية، ولأول مرة في تاريخ مؤتمراته الانتخابية، مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني للمناقشة، وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار بالخصوص، فإن تلك الخطوة كان لها أكثر من مغزى ومعنى، بأن مسألة تطبيع العلاقات الأمريكية الفلسطينية لم تعد سوى مسألة وقت، وهو ما تطلّب من الأردن سرعة الحركة لإعادة طرح موقفها ودورها على واشنطن [1].

[1]- عبد الهادي، "الانفصال الأردني (أسبابه وآثاره)".

ويرى البعض: بأن الانتفاضة الفلسطينية أحدثت تحولاً نوعياً على كافة الصُعد: فلسطينياً وإقليمياً ودولياً؛ فقد أُعيد طرح القضية الفلسطينية على بساط البحث الجدي، في إطار ضرورة صياغة حلها وهو ما يُعتبر هزة سياسية ألقت بتوابعها على مصدر القرار، خصوصاً في الأردن الذي تخلّى عن خيار ضم الضفة الغربية، وتحدي الإرادة الفلسطينية والعربية، وضرب كل المحاولات لفلسطنة الضفة الغربية، إلى أن وجد نفسه أمام طوفان الانتفاضة التي أبرزت الوجه الفلسطيني الوطني للقضية، من خلال استفتاء شعبي مقاوم لكل أنواع التبعية والاستعمار، وهو ما يؤكّد بأن الأردن اتخذ قراره بفك الارتباط تحت ضغوط محلية أردنية وفلسطينية وعربية ودولية، لم تترك له خيارات للمناورة والمراوغة؛ فكانت خطوته استباقية استطاع قراءتها جيداً والتحرُّك بناءً على مستقبليتها القادمة [1].

وقد اعتبر البعض: بأن القرار الأردني بفك الارتباط عن الضفة الغربية، قد وضع تحدياً أمام القيادة الفلسطينية التي سرعان ما أعلنت عن مسئوليتها المطلقة عن الضفة الغربية، وتكفّلها بالالتزامات المالية والإدارية اتجاه الموظفين الفلسطينيين المرتبطين بالإدارة الأردنية. ثمَّ بدأت بالإعداد لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ضوء حالة الانفراج الدولي، ونشاط حركة مشاريع التسوية السياسية، فتمَّ فيها إصدار وثيقة الاستقلال والمبادرة الفلسطينية للتسوية [2].

بعد استقراء الأسباب التي دفعت العاهل الأردني، لنفض يديه تماماً والتخلي عن الضفة الغربية: التي عمل جده الملك عبد الله الأول جاهداً على ضمها نهائياً لمملكته؛ بإمكاننا الوقوف عند بعض المحطات المهمة التي تبيّن بما لا يدع مجالاً للشك، أن قرار العاهل الأردني أُتخذ نتيجة ضغوطات إقليمية ودولية:

1- إن العاهل الأردني فشل في إقناع الإدارة الأمريكية وإسرائيل في تقديم شيء ملموس لمنظمة التحرير، يُمكّن الأخيرة من التعاطي مع الحلول السلمية المطروحة.

2- إن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية واشتداد وهجها وانتقالها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، دفع العاهل الأردني نحو الحائط مُرغمةً إياه على التسليم والإقرار نهائياً، بألاَّ قِبل له في الاستمرار بالادعاء بأردنية الضفة الغربية؛ فسكان المنطقة الأخيرة لم يعدوا ملتزمين بالولاء للعرش الهاشمي.

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص93.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص366-367.

3- إن التحاق منظمة التحرير بركب الانتفاضة ومحاولة قطف ثمارها، نزع عن العرش الهاشمي الدعاوى القانونية والإدارية بضم الضفة الغربية؛ فالمنظمة باتت تمتلك تعاطفاً وتأييداً دوليين، جعلها تتحكم بالورقة الفلسطينية عند إجراء أي تسوية مستقبلية.

4- والأهم من ذلك كله، فإنه نتيجة لتحضير منظمة التحرير لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني منذ فترة سبقت الإعلان الأردني بفك الارتباط عن الضفة الغربية، ففيما يبدو فإن القيادة الفلسطينية كانت قد أرسلت إشارات قوية إلى المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة، بأنها خلال هذه الدورة سوف تتخذ قرارات مهمة تُلبّي المطالبات الدولية لها بخصوص تسوية الصراع؛ ومن ثمَّ ضغطت بعض القوى الإقليمية والدولية على صانع القرار الأردني، ليخطو تلك الخطوة في الوقت المناسب وقبل انعقاد المجلس الوطني، حتى لا يضطر النظام الرسمي الأردني للتخلّي عن الضفة الغربية مُكرهاً فيما بعد.

5- إن السلطات الأردنية كانت قد أبلغت الإدارة الأمريكية، بأن عرفات لم يعد مصرَّاً على الاعتراف بحق تقرير المصير، وأنه في حال تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة مع إلغاء المطالبة القانونية بالضفة الغربية من جانب الأردن، فإن الفلسطينيين سيصبحون السلطة الحاكمة في أي أرض تجلو عنها إسرائيل.

ولمَّا كانت الانتفاضة الفلسطينية بقوة زخمها، قد أحدثت هزّة عنيفة في المنطقة من حيث التوابع السياسية على دولها بما فيها إسرائيل، وكذلك على الساحة الدولية، تمكّنت منظمة التحرير من اقتحام حلبة السياسة الإقليمية والدولية بقوة، والعودة بقوة دفع شعبية وسياسية أعادها لِما كانت عليه قبل الخروج من بيروت عام 1982، مما حتّم على إسرائيل الرسمية بقبول التفاوض مع المنظمة وهو ما عزّز حضور الأخيرة رسمياً وشعبياً وأعاد إليها ألقها الذي افتقدته لبعض الوقت، بعدما منحتها الانتفاضة شرعية كانت بأمس الحاجة إليها خصوصاً بعد فقدانها للساحة اللبنانية [1].

[1]- عبد الله أحمد برهم، **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإشكالية الهيكلية والبرنامج**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص68.

وإزاء زخم الانتفاضة، تصدّرت حقوق الشعب الفلسطيني رأس جدول أعمال كافة القمم الدولية، من قمم السوق الأوروبية إلى قمم دول عدم الانحياز، ثمَّ القمم الأمريكية - السوفيتية، الأمر الذي اضّطر الإدارة الأمريكية، لإرسال وزير الخارجية جورج شولتز في عام 1988 في جولاتٍ مكوكية على دول المنطقة، بحثاً عن صيغة تفاوضية لتسوية القضية الفلسطينية، بلور من خلالها مبادرة سلام اعتبرتها القيادة الفلسطينية والقيادة الموحدة للانتفاضة، خطة إجهاضية والتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني، على الرغم من الضغوطات الأمريكية التي مورست على الدول العربية، غير أن المنظمة رفضت تلك المبادرة. وكانت الإدارة الأمريكية وضعت شروط عدة لإقامة اتصالات سياسية مع منظمة التحرير منها: القبول بالقرارين: (242) و(338)، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ الإرهاب. فاعتبرت القيادة الفلسطينية أن ذلك يُعدُّ تحدياً، متحصنةً بالدعم العربي والتحرّكات السوفيتية؛ كلقاء وزير الخارجية السوفيتي (إدوارد شيفارد نادزة) (Edward Shephard Nadzh) بياسر عرفات في القاهرة عام 1988. الأمر الذي دعا لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ما بين 12 – 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه؛ للبحث في آلية لبرنامج سلمي [1].

رابعاً: العوامل التي دفعت القيادة الفلسطينية إلى تبني وثيقة الاستقلال

ومهما يكن من أمر: فثمة عوامل دفعت القيادة الفلسطينية إلى إقرار وثيقة الاستقلال في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، مثل: نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 والتطورات التي ترتّبت عليه؛ كاقتلاع قواعد انطلاق العمل المسلح الفلسطيني، واستشعار العزلة عربياً، وخروج مصر من معادلة الصراع المسلح بعد توقيع كامب ديفيد، وعجز سوريا عن الإتيان بمعجزة عسكرية ضد إسرائيل، وإدراك قيادة المنظمة بأن القضية الفلسطينية يمكن أن تتراجع بين الأولويات الإقليمية والدولية، ولا سيما الاعتقاد بأن الانتفاضة الفلسطينية ليس بوسعها تحقيق هدف التحرير الاستراتيجي أو المرحلي، وأخيراً نمو تيار القبول بالتسوية في المنظمة واستفحاله [2]. ويُضاف إلى ذلك الفتور بين القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة والقيادة الفلسطينية في تونس، الذي بدأ يظهر إلى العلن بعد اغتيال

---

[1]- أحمد شاهين، **"صراع الإدارات على فلسطين (قراءة في نداء الانتفاضة)"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 210، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أيلول (سبتمبر) 1990، ص16-17.

[2]- الأزعر، **"منظمة التحرير"**، ص400-401.

خليل الوزير (أبو جهاد)؛ فخشيت القيادة في الخارج من بروز قيادات داخل الأراضي المحتلة تحل محلها، قد تعمد إسرائيل والإدارة الأمريكية للتعامل معها، كما سبق الإشارة.

وعن الدوافع التي دعت القيادة الفلسطينية إلى إقرار وثيقة الاستقلال أيضاً، ما ذكره صلاح خلف (أبو إياد) في كلمته أثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالقول: "**فإعلان الدولة هو قرار سياسي، القصد الأساسي منه أن يكون لنا ولأجيالنا دولة تناضل من أجل تحقيق وجودها... وراعينا عندما ذكرنا** (القرار) **(181)** (يقصد قرار تقسيم فلسطين) **أن يمر على قرار التقسيم، باعتباره حدثاً وقع في فلسطين. وعند إعلان الدولة أُشير إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني، وأُشير إلى الشرعية الدولية** (أي قرارات مجلس الأمن الدولي) **التي جاءت بها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ولم يُشر إلى أي قرار معين ...**" [1].

وفي ختام أعمال تلك الدورة، وبعد مداولات كبيرة بين أصحاب تيار القبول بالتسوية ومعارضيه، تمَّ إقرار وثيقة الاستقلال وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وانتخاب ياسر عرفات رئيساً لتلك الدولة. كما وأصدر بياناً سياسياً أدان فيه الإرهاب، والاستعداد لوقف الكفاح المسلح مع بدء المفاوضات؛ مما يعني تغيّر كل من هدف النضال الفلسطيني ووسيلته، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي فعّال للسلام تحت مظلة مجلس الأمن الدولي وفق القرارين: (242) و(338) بما يضمن الحقوق الفلسطينية، كما وصادق على قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، مما يعني قبول منظمة التحرير بصيغة التعايش في دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. ولذلك كانت تلك الخطوات من أبرز التحولات الفارقة في أهداف منظمة التحرير، حيث راح التيار الفلسطيني الذي يقود المنظمة والمؤيّد للتفاوض، يفتح أكثر من طريق فرعي للحوار مع الإدارة الأمريكية وإسرائيل. ومع ذلك فقد احتفظ الطرفان الأخيران بثوابتهما تجاه المنظمة، ولم تشفع كل تلك التنازلات الفلسطينية لتعديل مواقفهما، ويبدو أن ذلك كان خطأً كبيراً في قراءة قيادة المنظمة للمتغيّرات المحيطة بالقضية الفلسطينية وفي كيفية الاستجابة لها [2].

---

[1]- صلاح خلف، **شهادات ومواقف**، ط1، دون بيانات نشر، يناير 1992، ص52.

[2]- الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص401؛ برهم، **إصلاح منظمة التحرير**، ص69.

ولذلك فإن اجتماع المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة أسقط فكرة تحرير فلسطين بالكامل، وأحلَّ مكانها فكرة الاستقلال والدولة؛ فوضع منظمة التحرير مباشرةً أمام أطروحة الحل السياسي والتسوية على قاعدة القرارين: (242) و(338)، أي إن المنظمة اعترفت بهذين القرارين صراحةً في إعلان الاستقلال. ولكن المهم حتى يومنا هذا هو إحجام المنظمة ومجلسها الوطني عن إعلان الدولة على أراضي القرار (181) الخاص بالتقسيم، والاكتفاء بإعلانها على مناطق القرار (242) بدلاً من ذلك، على الرغم من أن حدود الأول أوسع، وأنه يقر بدولة عربية في فلسطين، بينما يتعامل القرار (242) مع القضية كقضية لاجئين فقط، وبذلك دخلت القضية الفلسطينية طور التسوية المنقوصة الناجمة عن إقرار الأهداف المنقوصة. ولكن للإنصاف فإن كل وقائع المسار الانحداري الذي دخلت دهاليزه القضية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ، وصولاً إلى اتفاق أوسلو عام 1993، يجد ما يفسّره في ذلك الانتقال المأزقي - في عقل الثورة وتجربتها - من فكرة الوطن إلى فكرة الدولة، ومن إستراتيجية التحرير إلى برنامج الاستقلال. ولا تقع المسئولية هنا فقط على قيادة منظمة التحرير، لأن سائر فصائل الحركة الوطنية بما فيها الفصائل الإسلامية، يتبنى اليوم برنامج الاستقلال الوطني والدولة على حدود عام 1967 [1].

وكأن أحداث التاريخ تعيد نفسها ولكن بثوبٍ جديد؛ فبعد إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطينية مباشرةً، توجه ياسر عرفات إلى المقر الأوروبي للجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، بعد رفض الحكومة الأمريكية منحه تأشيرة دخول إلى أراضيها لإلقاء كلمته في المقر الدائم في نيويورك، حاملاً معه المشروع الفلسطيني للسلام ومتحدثاً عن المؤتمر الدولي للسلام في المنطقة، وعن توجهات المنظمة الصادقة في السلام. وبناءً على ذلك: قررت الإدارة الأمريكية إقامة قناة اتصال رسمية وفتح حوار سياسي مع المنظمة، وأخيراً: تمّت الموافقة في الأمم المتحدة على تغيير لقب وفد منظمة التحرير فيها من صفة مراقب إلى وفد دولة فلسطين [2]. وهو المشهد نفسه الذي قام به ياسر عرفات من قبل؛ بإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974، بعد إقرار البرنامج المرحلي في الدورة الثانية عشرة صيف عام العام نفسه، ثمَّ إقرار القمة العربية في الرباط في تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه؛ بانفراد منظمة التحرير بحق وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني.

---

[1]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني**، ص72-73.

[2]- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: "**نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية**"،

www.pinc.gov.ps/arabic/gover/p;o-1.html.

وبالتالي: فإن وثيقة الاستقلال الفلسطيني التي تجاهلت الميثاق الوطني الفلسطيني، والقبول بقرار تقسيم فلسطين رقم (181)، والذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: أحداهما عربية والأخرى يهودية، وكذلك إقامة اتصالات وعلاقات مع أطرافٍ إسرائيلية وُصفت بالمعتدلة، تُبرز تحولاً آخر متقدماً في الفكر السياسي الفلسطيني. والأمر الخطير حقيقةً في وثيقة الاستقلال الفلسطيني، هو قبول منظمة التحرير للقرار الدولي (181)؛ فالمنظمة بذلك قبلت بحسن نية أو بغير ذلك بيهودية دولة إسرائيل. وهنا تبرز إشكالية فكرية في سياسة قيادة المنظمة بعدم قدرتها على استقراء المستقبل، وعدم فهمها للمخططات الإسرائيلية المعلنة منذ فترة طويلة، وأن ما كان يعني تلك القيادة هو الحصول على جزءٍ من الكعكة السياسية في المنطقة، مهما كان حجم الجزء الذي ستحصل عليه، ومهما كان الثمن المراد دفعه لقاء حصولها عليه.

ويبدو أن ما سبق وعرضناه من قبل، يتعارض بصورة تامة وما صرّح به صلاح خلف في كلمته أمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة؛ فعند حديثه عن البيان السياسي الذي توصّل إليه المجتمعون في ذلك الاجتماع، قال: "**لقد كان في المجال السياسي اجتهادات كثيرة، فتمَّ طرح أفكار عديدة مبنيّة على اتصالات بعدة جهات دولية صديقة ومساندة للحقوق الفلسطينية، فكان لا بد لكي نستطيع مخاطبة العالم بلغة سياسية يفهمها، وأمام الانتفاضة، فعلينا أن نجعل إلى جانب نضال أهالي الأرض المحتلة خطوة سياسية؛ فانعقاد المؤتمر الدولي للسلام هو أحد أهم الوسائل لبحث مصير القضية الفلسطينية، وللوصول إلى تسوية شاملة فيها نستطيع من خلاله تحقيق حلمنا الأول بدولة مستقلة على جزءٍ من ترابنا. فالمجتمع الدولي يطالب الفلسطينيين بالاعتراف بالقرارين: (242) و(338)، ويطالبهم بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ويطالبهم بنبذ الإرهاب والعنف، ويطالبهم بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. وتلك كلها طلبات الأعداء من إسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك الأصدقاء في الدول الأوروبية؛ فالاتحاد السوفيتي كدولة صديقة مستعدة لأن تقبل من الفلسطينيين ما يقرروه هم، بشكلٍ يتجاوب مع ما يطلبه المجتمع الدولي**"[1].

[1]- خلف، شهادات ومواقف، ص54-55.

ويتساءل صلاح خلف في السياق نفسه: **(هل نستطيع أن نلغي الميثاق الوطني الفلسطيني؟ هل نستطيع أن نعترف بحق إسرائيل في الوجود؟ هل نستطيع أن نقبل القرار (242) بدون شروط؟ هل نستطيع أن نرفض الإرهاب أو نبذه بوجهٍ عام بما فيه الانتفاضة؟)**. وفي سياق إجابة خلف على مجمل تلك التساؤلات يقول: إن كل هذه القضايا كانت معروضة علينا، وكنا نفتّش كيفية ملامستها من بعيد **دون الدخول بما اعتبرناه جميعاً محرمات** وخاصةً أنه مشروع عمل سياسي. فنحن مستعدين أن نتباحث سياسياً وأن نقدّم سياسياً، ولكن ليس بالشكل المطلوب منا صراحةً ومباشرةً، خاصةً إننا في مشروع سياسي وليس معروضاً علينا شيء، فقد اتفقنا أن نضع مشاريع. وباختصار كان لا بد من الإشارة إلى موضوع القرار (242)، **ونفتّش عن الطريقة التي يمكن فيها من عرض هذا القرار، دون أن يكون ذلك مساساً بالأفكار الأساسية، أو اعتراف مباشر به**. وفيما يخص الاعتراف بإسرائيل، فيجب أن نبتعد عنه ولا نشير إليه، وإذا كان يُراد أن يُفهم من البيان: أن هناك استعداداً للاعتراف، أو أنه اعتراف بطريق غير مباشر، فليفهموا كما يريدون، **ولكنَّ النص على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود نبتعد عنه ولا نقبل به**. وفيما بخص مسألة الإرهاب، **الإرهاب بمعنى الكفاح المسلح داخل الأرض المحتلة فهو مرفوض، والإرهاب بمعنى الانتفاضة مرفوض أيضاً**. أما إذا كان المقصود بهذا العمليات الفدائية في الخارج، فنحن اتفقنا في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة عام 1974 على أن تلك العمليات لا تفيدنا؛ وبالتالي: انحسر موضوع الإرهاب بهذه العمليات الخارجية. **وبالنسبة للميثاق فقد اتفقنا أن لا نقترب منه؛ فهذا ميثاق لا يملك أحد منا أن يغيّره أو يبدّله... ليس مطروحاً إطلاقاً أن نقبل أو نُقدم على رفض كلمة منه؛ فهذا الميثاق لأجيالنا وتاريخنا**[1].

ومن خلال استقراء ما ذكره صلاح خلف، فإننا نجد حيرة في فهمه بطريقة عقلانية، ففيما يخص القرار (242) يرى خلف: ضرورة الإشارة إليه في المشروع السياسي الذي سوف يقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، لكن دون أن يكون في ذلك مساساً بالاعتراف المباشر به، مع إن ذلك المشروع أقرَّ بقبول القرار المذكور دون مواربة، أو ما يشير إلى تحفظٍ ما عليه. أما مسألة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقول خلف: بابتعاد الفلسطينيين عنه وعدم القبول به؛ فما وجدناه في ذلك المشروع السياسي مناقض لِما أدلى

[1]- المرجع السابق، ص55-57.

به؛ فالمجلس الوطني الفلسطيني أقرَّ الاعتراف بقرار تقسيم فلسطين رقم (181) لعام 1947، والمتمثّل بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. وهذا ليس إقراراً بدولة إسرائيل فقط بل وبيهوديتها بطريقٍ غير مباشر، وبصورة تتوّفر فيها حُسن النية من الذين أقرّوا به، لأن قضية يهودية دولة إسرائيل لم تكن بعد قد طُرحت على بساط البحث.

وفيما يخص مسألة الإرهاب حسب قول خلف: بمعنى الكفاح المسلح داخل الأرض المحتلة فهو مرفوض، والإرهاب بمعنى الانتفاضة مرفوض أيضاً. صحيح أن المشروع السياسي الذي أقرّه المجلس الوطني لم ينبذ الإرهاب أيّاً كان تفسيره واكتفى بإدانته، لكن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبعد إلقائه لكلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف بيومٍ واحد فقط، وبعد أيام قلائل من إقرار ذلك المشروع رسمياً من قبل المجلس الوطني، وتحت ضغطٍ مباشر من وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز اضطرَّ لنبذه. وأخيراً فيما يخص الميثاق الوطني الفلسطيني وما قاله خلف: من الاتفاق على عدم الاقتراب منه، لأن لا أحد يملك تغييره أو تبديله. نجد أن ما حصل بعد اغتيال صلاح خلف نفسه وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، عمد فريقٌ في منظمة التحرير على العبث به، وشطب العديد من بنوده المهمة بما يتواءم والمرحلة الجديدة من الحياة السياسية الفلسطينية؛ وبالتالي: لم يعد ثمة شيئاً مقدساً وذا قيمة تُذكر في تاريخ الفلسطينيين، وما كان بالأمس يُسمى بالمحرمات حصل على فتوى رسمية بإباحته.

ومهما يكن من أمر: فإن كانت قيادة الاتجاه السائد في منظمة التحرير، قد سعت منذ زمنٍ بعيد للانضمام إلى عملية السلام وإن يكن بشروط أفضل، إلاَّ إن ما مكّنها جزئياً من اتخاذ القرار المصيري هو اختلال وعدم توازن المعارضة الفلسطينية. وكان هذا الاختلال أوضح ما يكون بالنسبة للتنظيمات المدعومة سورياً والتي لم يعد لها أتباع كثيرون خارج سوريا أو خارج المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية؛ فقد دان المنشقّون عن حركة فتح قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لمبادلته "**دولة**" مقابل "**وطن**"، ولقبوله بـ "**الاستسلام**" تحت شعار "**الاستقلال**" [1].

وقبيل الاجتياح العراقي للكويت وبعد أن وصلت الانتفاضة إلى طريقٍ مسدود في الربع الأول من ذلك العام، وبعد تعثُّر الحوار الرسمي للفلسطينيين مع الولايات المتحدة، وبعد

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص898.

حصول عرفات على مصادقة غير مشروطة من مؤتمر حركة فتح على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السياسية, وهذا ما يعني الموافقة بأثر رجعي على القرارين: (242) و(338) والاعتراف ضمنياً بوجود إسرائيل، وبعد استيعاب القيادة الفلسطينية لنتائج الحرب الباردة والتحولات المثيرة الجارية في أوروبا الشرقية، وكذلك تعمّق الأزمة المالية لمنظمة التحرير بسبب تقصير الدول العربية بالوفاء بتعهّداتها والتزاماتها. فإنه في أيلول (سبتمبر) 1989: كانت مصر قد طرحت مشروعاً جديداً للسلام سُمي بالنقاط العشر، والذي شمل مسألة الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ومحاولة إيجاد إطار ملائم للتسوية فشمل إيقاف الاستيطان، وتنظيم الانتخابات، وضمان أمريكي لهذا الإطار، واشتراك مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس المحتلة في الانتخابات سواء بالتصويت أو حق الترشيح مع حرية التعبير السياسي قبل وأثناء الانتخابات، وقبول الرعاية الدولية لعملية الانتخابات، وتعهّد الحكومة الإسرائيلية بقبول نتائج الانتخابات، وبأنها جزء من الجهود من أجل حل نهائي وفقاً للقرارين: (242) و(338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وضمان أمن جميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين[1].

ومن ثمَّ دعا وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Baker) إسرائيل إلى التناقش حول ماهية الوفد الفلسطيني، ولكن الحكومة الإسرائيلية استمرت في المطالبة بحق الاعتراض على تشكيل الوفد الفلسطيني. ولمَّا كان المأزق كاملاً اضطرت الدبلوماسية الأمريكية إلى اللجوء إلى ما كانت ترفضه حتى ذلك الحين وهو صياغة خطة أمريكية خالصة. وتمَّ نشر خطة بيكر المكونة من خمس نقاط في تشرين أول (أكتوبر) 1989، لتُقدّم على أنها تأليف بين النقاط العشر التي طرحها الرئيس مبارك وبين خطة شامير وبيانها كالتالي:

1- إن الطرفين متفقان على ضرورة إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي، بهدف التوصّل إلى تسوية شاملة من خلال المفاوضات المباشرة وفقاً للقرارين: (242) و(338).
2- إن مصر التي لا يمكنها أن تحل محل وفد فلسطيني، ينبغي عليها استشارة الفلسطينيين حول أوجه هذا الحوار.
3- إن إسرائيل لن تتقدّم لهذه المحادثات، إلاَّ بعد أن تكون راضية عن تشكيل الوفد الفلسطيني.
4- تجري المحادثات حول الانتخابات في الأراضي المحتلة.

---

[1]- عمر عز الرجال، "**القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 99، يناير 1990، ص175؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص565؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

5- ستتقدّم إسرائيل إلى هذه المناقشات بخطة شامير، لكن الفلسطينيين يمكنهم إثارة أي موضوع متصل بالانتخابات والمفاوضات اللاحقة [1].

وبناءً على ذلك: فإن خطة بيكر التي قبلها الفلسطينيون تقريباً بواسطة مصر، قد أجبرت إسرائيل على تحديد خياراتها علناً، خاصةً وأن الإسرائيليين كانوا قلقين بعد أن تحدّث روبرت دول (Robert Dole) عضو مجلس الشيوخ الجمهوري وأبرز رجال السياسة الأمريكيين، عن مقترحٍ لتقليص المساعدات الأمريكية لكامل بلدان الشرق الأوسط، لصالح بلدان أوروبا الشرقية التي تخلّصت من ربقة الشيوعية. بينما أكّد بيكر أمام لجنة فرعية من الكونجرس، بأنه لن تُمنح لإسرائيل مساعدات إضافية تخص تمويل استقبال المهاجرين اليهود السوفييت في إسرائيل، إلاّ بعد ضمانات إسرائيلية بوقف إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة [2].

خامساً: الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 وتأثيره على سياسات منظمة التحرير

قبيل الاجتياح العراقي للكويت وضمها للعراق مؤقتاً عام 1990، شهدت الساحة الدولية متغيّرات وتبدُّلات مهمة أثّرت سلباً على الخريطة السياسية الدولية عموماً، وعلى القضية الفلسطينية خصوصاً، وكان أهم تلك المتغيّرات: انهيار منظومة الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وذلك منذ عام 1989. فمن المعروف أن منظمة التحرير كانت تعتمد اعتماداً شبه تام على ما تقدمه لها تلك المنظومة من دعمٍ سياسي وعسكري، منذ نشأة المنظمة وحتى تاريخ انهيار تلك المنظومة الاشتراكية.

وأدّى انهيار تلك المنظومة، إلى اختلال موازين القوى العالمية والظروف الموضوعية السائدة، لمصلحة الولايات المتحدة التي باتت القطب الأوحد مع تمكّنها من فرض إرادتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم، مما شجّع إسرائيل على تحقيق تفوّقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط. كما أدّى انهيار تلك المنظومة إلى فقدان حركات التحرر الوطنية

---

[1]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص565-566؛ قيس عبد الكريم وآخرون، **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1998، ص76.

[2]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص566.

عامة والدول العربية ومنظمة التحرير خاصةً، حليفاً استراتيجياً على كافة المستويات، لِما كان يمثله من قوة دعم وعملية خلق توازن في المنطقة، وتحد نوعاً ما من فرض الإدارة الأمريكية إملاءاتها واشتراطاتها وسياساتها. وقد تزامن ذلك الانهيار مع العديد من التطورات في المنطقة والتي تمثّلت بالانتفاضة الفلسطينية عام 1987، وبدء تحولها من العمل الشعبي إلى العمل التنظيمي والعسكري المنظم مما أفقدها جزء من زخمها الدولي، وكذلك التوتّر والانقسام في المنطقة العربية، وبدء بوادر الأزمة العراقية الكويتية في الأفق وهو ما فسّر قِصر نظر لدى من اعتقد بأن تراجع منظمة التحرير مجرد شأن داخلي فلسطيني، وخطأ في الممارسة الفلسطينية، وإنما الأمر كان مرتبطاً بمتغيّرات إقليمية كارثية بدأت مع انهيار المنظومة الاشتراكية، وانتصار الرأسمالية الغربية في الحرب الباردة [1].

ولقد مثّل انهيار المنظومة الاشتراكية، أحد الإسقاطات المهمة والرئيسة في استفراد الولايات المتحدة وإسرائيل بملف التسوية في الشرق الأوسط، والضغط على القيادة الفلسطينية للاستسلام لمشاريع التسوية، والهبوط بسقفها السياسي الذي وجدت فيه تلك القيادة مبرراً للتساوق والتجاوب مع تلك الضغوطات، وهو ما يفسّر تسارع تلك القيادة في التعبير عن مواقفها واتجاهاتها في خلق المبررات للاعتراف بإسرائيل والقرارات الدولية [2].

وكان للاجتياح العراقي لدولة الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، أثرٌ بالغ على القضية الفلسطينية التي كانت وقتذاك تقف أمام تحديات ومتغيّرات خطيرة أهمها [3]:

1- إقدام الإدارة الأمريكية على قطع الحوار الذي بدأته مع منظمة التحرير.
2- موجات الهجرة اليهودية المتلاحقة إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية وأثيوبيا.
3- وصول حزب الليكود اليميني إلى سدة الحكم في إسرائيل مطعّماً بأحزاب صهيونية أكثر تطرفاً، تؤمن بالترانسفير القائم على فكرة الترحيل القسري للفلسطينيين عن المناطق المحتلة.

---

[1]- عاطف أبو سيف، "**التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً: الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الفلسطينية القادمة**"، غزة، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، 2008، ص17.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص102.

[3]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص393-394؛ أبو زهيرة، "**تغيير الفكر السياسي**".

4- الواقع الرسمي العربي العاجز عن ممارسة أي ضغوط فعلية على الإدارة الأمريكية، التي كانت تحشد أساطيلها وقواتها في منطقة الخليج العربي وتحرّض العالم ضد العراق.
5- التعنّت الإسرائيلي أمام بروز أي مبادرة سلمية تُنصف الحق الفلسطيني.
6- تراجع الدعم الدولي الذي كانت تتلقّاه منظمة التحرير، على أثر التغيّرات التي جرت في الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية.
7- عجز الانتفاضة الفلسطينية عن إحداث متغيّرات جوهرية ضاغطة على إسرائيل والإدارة الأمريكية، التي باتت تهيمن بمفردها على النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وأمام تلك التحدّيات، كانت القيادة الفلسطينية تُمنّي نفسها بقوة العراق التي خرجت من حربها مع إيران ثابتة ومتألقة، وباتت قوة إقليمية لها شأنٌ ووزنٌ كبير؛ فقد اعتقدت تلك القيادة بقدرة العراق على إحداث تغيير في معادلة موازين القوى في المنطقة؛ فانحازت للمحور العربي الرافض لأية تدخّلات أجنبية في الشؤون العربية وقضية الخليج، بل وذهبت المنظمة إلى أبعد من ذلك عندما تبنّت المبادرة العراقية التي طُرحت في 12 آب (أغسطس) 1990، والتي ربطت انسحاب العراق من الكويت، بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وفقاً للقرارات الدولية التي وجدت في المواقف الدولية التي أقرّت بتداخل المشكلات في المنطقة، فرصة للربط بين حل أزمة الخليج وتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي [1].

ومن هنا: وجدت القيادة الفلسطينية نفسها مدفوعة صوب التعاطف مع الموقف العراقي، نتيجة تحليل غير متوازن وموضوعي فرضته الظروف والمتغيّرات في المنطقة، خاصةً بعد أن تلاشت آمالها في التسوية، وفشل الإدارة الأمريكية ومصر في تحقيق أهداف وأماني تلك القيادة وهو ما مثّل ردة فعل غاضبة أكثر منها عقلانية سياسية. غير أن ذلك يُحسب لصالح منظمة التحرير في اصطفافها إلى جانب بلدٍ عربي شقيق (أي العراق)، في مواجهته للولايات المتحدة والغرب الطامع بالسيطرة على ثروات المنطقة العربية، وكذلك في مبدأ عدم

[1]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص394-395؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص192؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

التدخّل الأجنبي في الشأن العربي بغض النظر عن أي حسابات سياسية أخرى، ويعتبر ذلك ضمن السياق الوطني والقومي الصحيحين [1].

وبالتالي: أدّى ذلك إلى حشر منظمة التحرير في الزاوية مع تصاعد الضغط الدولي تجاهها، فلم تجد سوى خيار التسوية بديلاً خاصةً بعد أن كانت قد اعترفت ضمناً بالقرار (242)، والذي يحمل في طياته اعترافاً ضمنياً بدولة إسرائيل، وذلك بعد أن ظلّت لسنوات تعارضه وتعتبره تفريطاً في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني [2].

ومما سبق ذكره: فإن الموقف السياسي كان في صالح إسرائيل أكثر منه في صالح منظمة التحرير، وذلك بسبب التقارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وبالتالي: فقد انعكست تلك المتغيّرات سلباً على المنظمة لتجنح بها نحو القبول بالتسوية السلمية حسب المزاج الأمريكي، وذلك توطئةً لميلاد مرحلة جديدة مع بروز فكر سياسي فلسطيني جديد يقبل بتلك التسوية.

ومع فشل العراق في الصمود أمام التحالف الدولي وانسحابه من الكويت، تمَّ وضع منظمة التحرير تحت رحمة توازن القوة الجديد في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في آذار (مارس) 1991 خلال زيارته لجزر المارتينيك بالقول: "**إن الفلسطينيين أسرجوا الحصان الغلط**"، أي أن الفلسطينيين قد خسروا أية ضمانة بأن يتم دعوتهم مستقبلاً إلى أي مفاوضات سلمية في المنطقة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أكّدت عليه مجلة نيو ستيتسمان (New Statesman): بأن الفلسطينيين بالتأكيد سيكونون الخاسر الأكبر، بصرف النظر عمن سيخرج منتصراً في تلك الحرب. وعليه: يتضح أن أزمات المنطقة تنعكس دوماً بتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على حدٍّ سواء على منظمة التحرير والقضية الفلسطينية، الحلقة الأضعف في القوى المشكلة لجغرافية المنطقة[3]، ويبدو أن عرفات أيقن تماماً بعد هزيمة العراق أن وقت عقابه قد حان [4].

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص105.

[2]- **مقابلة مع جميل مزهر**.

[3]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص121-122.

[4]- كنفاني، **سنوات الأمل**، ص212.

وثمة نتائج ثلاث مهمة تجسّد مآل حرب الخليج الثانية، تتمثّل في: تدمير بنية الأمن العربي، وعودة الوجود العسكري الأجنبي بصيغة جديدة، وإمكان تطبيع المركز القانوني لإسرائيل في المنطقة العربية كعضوٍ طبيعي فيها. ولذلك بدا الأمن العربي في خريف 1991 أطلالاً مهدّمة، حتى أصبح الحديث عنه وكأنه غير ذي موضوع، فهو أقرب ما يكون إلى البحث الأكاديمي في تراث طواه الماضي في صفحاته. فكان من الطبيعي أن تتولّد من تلك الحالة نتيجتان مهمتان: **الأولى:** تخص ميزان القوى. **والثانية:** تتعلّق بالمتغيّرات التي طرأت على النظام العالمي، وكلا النتيجتين أسهمت في رسم ملامح صورة الأمن العربي عشية مؤتمر مدريد للسلام [1].

ومهما يكن من أمر: فإن حرب الخليج الثانية وما أسفر عنها من هزيمة العراق، قد حددت معالم التحولات في الشرق الأوسط، وفي تصور تطورها المستقبلي إن كان في مداها أو في مضمونها أو في عمرها الزمني؛ فمنظمة التحرير التي كانت ولا زالت موقع ردة الفعل لأي أزمة، وجدت نفسها أمام خيار صعب متمثلاً بجوهر القضية في ظل حالة انقسام مريعة في الخريطة السياسية العربية [2]، وهيمنة أمريكية غربية على منطقة الخليج العربي التي تمثّل ثقلاً اقتصادياً كبيراً، ومصدراً داعماً مالياً للمنظمة الذي فقدته مع هزيمة العراق وخاصةً الدعم الكويتي، الذي مثّل أهمية مادية ومعنوية كبرى للمنظمة منذ نشأتها، ومع ذلك استمر الدعم المالي من قبل دول الخليج لحركة حماس المناوئة لمنظمة التحرير. وقد تحولت منطقة الخليج العربي برمتها من موقع النصير والحليف للمنظمة إلى موقع العدو ومحاربتها، ومن ثمَّ تسللت مشاعر العداء الخليجي نحو الحقد من أبناء الجالية الفلسطينية المتواجدة في الكويت وسائر بلدان الخليج العربي، والتي اتخذت عدداً من الإجراءات من أهمها: طرد الموظفين الفلسطينيين، واعتقال العديد من أبناء الجاليات الفلسطينية، ووقف نسبة الخصم من رواتب الموظفين الفلسطينيين لصالح المنظمة، ووقف الدعم المالي والسياسي للأخيرة [3].

---

[1]- هيثم الكيلاني، **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، العدد (3)، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص16-17.

[2]- نبيل الحيدري، "**منظمة التحرير الفلسطينية وتحديات أزمة الخليج**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 211، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، تشرين أول (أكتوبر) 1990، ص11.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص106؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

ومن ثمَّ كانت حرب الخليج الثانية، دافعاً لإدارة الرئيس بوش الأب في تشديد مواقفها الرافضة لإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فأعلن بوش عن لاءاته الثلاث في حملته الانتخابية: لا لمؤتمر دولي للسلام، لا لاشتراك منظمة التحرير في أية محادثات حول القضية الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية [1]. ناهيك عن اصطفاف بعض الأنظمة العربية ضمن التحالف الدولي لتدمير العراق، وتوظيف مقوماتها وأراضيها لإتمام تلك المهمة. كما أن النظام المصري وبعض الأسر الحاكمة في دول الخليج العربي، بدأت بإعطاء مؤشرات للانسحاب من رعاية القضية الفلسطينية، وبتعويم مواقفها من الدولة الفلسطينية كما كان حال المملكة العربية السعودية، انسجاماً مع خطة الرئيس الأمريكي ريجان عام 1982، إضافةً إلى موافقة مصر وسوريا على فكرة المؤتمر الإقليمي بدلاً من المؤتمر الدولي، مع تغييب أي إشارة إلى منظمة التحرير في البيانات الرسمية العربية، ابتداءً من إعلان دمشق في آذار (مارس) 1991 الذي وقّعته مصر وسوريا ودول الخليج المشتركة في الحرب على العراق، مع إطلاق حملة دعائية شعواء ضد ياسر عرفات والنضال الفلسطيني كمحاولةٍ لسحب شرعية المنظمة. الأمر الذي أُعتبر تجيشاً للقوى العربية في حرب دعم التسوية السلمية حسب المقاييس الأمريكية، والذي كان بمثابة كارثة على الحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية [2].

وفي الوقت ذاته، أفرزت الانتفاضة الفلسطينية قوى فلسطينية أخرى شدّت من عضدها، باتت تشكّل قوة في الحالة الفلسطينية ومتمثّلة بحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة حماس، أو ما أُطلق عليه: اسم قوى (الإسلام السياسي) التي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بل وطرحت نفسها كقوى موازية للخط الوطني ومتمايزة بوجهة نظرها ورؤيتها للصراع بأطرافه وقواه، وهو الأمر الذي عبّرت عنه حركة حماس في بيانٍ صدر عن مكتبها الإعلامي في 29 آب (أغسطس) 1990، أشارت فيه إلى أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يدركون مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات، وأن الشعب الفلسطيني لا ينسى المواقف الخيّرة الكريمة التي وقفها الشعب الكويتي الشقيق مع الشعب الفلسطيني [3].

وبالتالي: فإن حرب الخليج الثانية بتفاعلاتها، لم تنعكس فقط إقليمياً ودولياً على القضية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير، بل كانت لها تفاعلاتها على الساحة الفلسطينية

---

[1] - ***Journal of Palestine Studies***, *Vol. 18, No. 1, (autumn 1988), pp. 304-306.*

[2] - عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص123.

[3] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص397.

الداخلية التي بدأت منها شرارة الانقسام في المواقف السياسية، وبداية دلائل على أن ثمة قوى داخلية تحاول طرح نفسها بديلاً للمنظمة برنامجياً وتمثيلاً كيانياً [1]. فحركة حماس طالبت للدخول في جسم منظمة التحرير على 40% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، بعد أن أصبحت تلك الحركة: تمتلك مكتباً سياسياً وجهازاً عسكرياً وجهازاً أمنياً ومكتباً لشؤون الأرض المحتلة ومكتباً للتنظيم والتعبئة الجماهيرية ومكتباً إعلامياً؛ فدعت حركة حماس إلى انتخابات عامة لاختيار مندوبين للمجلس الوطني الفلسطيني [2].

واللافت للنظر: أنه منذ اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية، أدرك ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن أي تدخل أجنبي في المنطقة سيكون له تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية؛ فبدأ وساطته المكوكية في منطقة الخليج لاحتواء وتسوية الأزمة عن طريق الحوار الأخوي، تفادياً لخطر التدخل الأجنبي [3]. وعلى الرغم من تلك المساعي والوساطات الفلسطينية، وجدت قيادة المنظمة نفسها منحازة إلى الجانب العراقي، مما أدّى إلى تعليق الحوار بينها وبين الإدارة الأمريكية.

ومهما يكن من أمر: فبالإمكان التوقف عند أهم نتائج حرب الخليج الثانية والتي من أهمها:

1- تدمير قوة العراق العسكرية والاقتصادية، مما كان له الأثر البالغ في إضعاف العرب في مواجهة إسرائيل.
2- السيطرة والهيمنة الأمريكية الكاملة على منطقة الخليج العربي ومن ثمَّ السيطرة الأمريكية المباشرة على كافة الدول العربية، والتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية بما يخدم الولايات المتحدة وإسرائيل.
3- شرّعت تلك الحرب الأبواب في وجه المخاطر والتهديدات ضد العالم العربي، وهي مخاطر وتهديدات داخلية وإقليمية ودولية ولم تكن احتمالات فقط، وإنما هي وقائع جرت ولا زالت تجري في هذا الجزء أو ذاك من العالم العربي.

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص108.

[2]- **مقابلة مع محسن الخزندار**.

[3]- *Robert O. Freedman and Others,* ***The Middle East and the Peace: The Impact of the Oslo Accords****, University Press of Florida, 1998.*

4- تصدُّع الكيان العربي والذي تجسَّد في انقسام الدول العربية إلى فئاتٍ لكل منها موقفها.

5- تدافُع الأنظمة العربية وتسابقها إلى العمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق تسوية سلمية، حيث بات هدف التسوية وحل الصراع الهدف الرسمي للنظام الإقليمي العربي، مما أدّى إلى تقديم التنازلات في العملية السلمية لاحقاً.

6- إن الإدارة الأمريكية أصرّت على استبعاد منظمة التحرير من جهود التسوية، واقتصارها على ممثلين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

7- أن يتم عقد مؤتمر إقليمي للسلام برعاية أمريكية – سوفيتية مشتركة، ويكون ذلك المؤتمر احتفالياً وغير مخوّل بفرض حلول، ويؤدي إلى مفاوضات مباشرة على أن تجري على مسارين متوازيين بين إسرائيل والدول العربية من جهة، وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهةٍ أخرى، وأن يتشكّل الوفد الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة باستثناء سكان القدس الشرقية، وأن تتم المفاوضات بين إسرائيل والوفد الفلسطيني، على أساس المخطط المرحلي الذي تضمنته خطة شامير في آيار (مايو) 1989.

8- إن منظمة التحرير واجهت تحدياً سياسياً لم تواجهه من قبل والخاص بالصفة التمثيلية لها، وذلك بعد ترحيب مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بالفكرة، وهو ما يعني تخلي الدول العربية عن المنظمة، وأنها ذاهبة للتسوية والتطبيع مع إسرائيل دون الرجوع لها.

9- إن حرب الخليج الثانية دمّرت الإجماع العربي حول فلسطين، وفتت التضامن العربي وصدّعته، بل وعملت على انقسامه وتشرذمه تجاه إسرائيل، وباتت أكثر تساوقاً مع الإرادة الأمريكية التي دمّرت تلك الدول اقتصادياً وعسكرياً، بالإضافة لتدمير قوة العراق التي كان يُحسب لها حساب.

10- إن حرب الخليج الثانية عززت قوى اليمين الإسرائيلي بعد تراجع معسكر السلام الذي بات في موقعٍ دفاعي، مع إطلاق يد الآلة الإسرائيلية لضرب الانتفاضة الفلسطينية بعنف.

11- إن إسرائيل تمكّنت من فرض رؤيتها الدبلوماسية والسياسية على كل مفاوضات طُرحت أو توقّعت الاشتراك بها، وزادت من تشددها وصلابتها، وهو ما دفع شامير للقول: بأن إسرائيل لن تتفاوض على الضفة الغربية وقطاع غزة [1].

ومما سبق ذكره يمكن التوقف عند هذه النتائج:

- إن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام 1987، فتحت أمام منظمة التحرير أُفقاً للخروج من أزمتها المزمنة. إلاَّ أن قيادة المنظمة لم تغتنم هذه الفرصة بما فيه الكفاية، ولم تُحسن استثمار نتائجها؛ فسرعان ما دخلت في دهاليز الأوهام السياسية من جديد، بعد أن جلبت الانتفاضة للمنظمة مزيداً من التأييد العربي والدولي لبرنامج الدولة المستقلة.
- إن شهر تموز (يوليه) 1988 كان حاسماً بالنسبة لمنظمة التحرير، فقد بدت فرص السلام واحتمالاته تأخذ في التحسّن، بعد قرار الملك حسين بفك ارتباط الأردن إدارياً وقانونياً بالضفة الغربية، كما إن ياسر عرفات أعلن بدوره أن منظمة التحرير ستقبل العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود، بل وقام عرفات بالتنصّل علانية عن العنف ونبذه كطريقةٍ للوصول إلى أهداف المنظمة، كما ووافق على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بعد تشكيل دولة فلسطينية مستقلة.
- إن ازدياد نفوذ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة، كان له تأثيره المباشر على القيادة الفلسطينية؛ فتلك القيادة في تونس وجدت نفسها بين شقي رحى: انتفاضة شعبية عفوية يقوم بها أطفال الحجارة، ثمَّ حركة إسلامية مسلحة تقاوم الاحتلال داخل الأراضي المحتلة تقودها حركة حماس. فخشيت القيادة الفلسطينية من تمكّن حماس من السيطرة على الانتفاضة، ومن ثمَّ تصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال. فشعرت المنظمة بأن الوقت ليس في صالحها، وبأن الحل الطويل الأمد للقضية الفلسطينية، وكذلك الحل العاجل للمأزق في غزة يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حلٍ ما بشكلٍ من الأشكال.

---

[1]- جميل مطر، "**مستقبل النظام الإقليمي العربي**"، مجلة المستقبل العربي، عدد 158، بيروت، 1992، ص13؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص400-405؛ عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص123؛ الكيلاني، **التسوية السلمية للصراع**، ص15؛ وليد عبد الحي وآخرون، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، ط2، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص217.

- إن إعلان الدولة والبيان السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، يُعدّ تحولاً تاريخياً مهماً في الفكر السياسي الفلسطيني، ويبيّن حالة الإرباك التي داهمت القيادة الفلسطينية، منذ خروجها من بيروت مروراً بالخروج الثاني من طرابلس؛ فالولوج نحو الحلول التسووية، ثمَّ حرب المخيمات، وأخيراً اندلاع الانتفاضة وبروز التيار الإسلامي المنافس لمنظمة التحرير، ما دعا تلك القيادة للتعجّل في قطف الثمار التي لم تكن قد نضجت بعد.
- إن الدوافع التي دفعت العاهل الأردني إلى فك الارتباط بالضفة الغربية عديدة، أهمها: أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية واشتداد وهجها وانتقالها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، دفع العاهل الأردني نحو الحائط مُرغمةً إياه على التسليم والإقرار نهائياً، بألاَّ قِبل له في الاستمرار بالادعاء بأردنية الضفة الغربية. كذلك الأمر تحضيرات منظمة التحرير لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي سبقت الإعلان الأردني بفك الارتباط عن الضفة الغربية؛ فالقيادة الفلسطينية كانت قد أرسلت إشارات قوية إلى المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة، بأنها خلال هذه الدورة سوف تتخذ قرارات مهمة تُلبّي المطالبات الدولية لها بخصوص تسوية الصراع؛ ومن ثمَّ ضغطت بعض القوى الإقليمية والدولية على صانع القرار الأردني، ليخطو تلك الخطوة في الوقت المناسب وقبل انعقاد المجلس الوطني، حتى لا يضطر النظام الرسمي الأردني للتخلّي عن الضفة الغربية مُكرهاً فيما بعد.
- إن انهيار المنظومة الاشتراكية، مثّل أحد الإسقاطات المهمة والرئيسة في استفراد الولايات المتحدة وإسرائيل بملف التسوية في الشرق الأوسط، والضغط على القيادة الفلسطينية للاستسلام لمشاريع التسوية، والهبوط بسقفها السياسي الذي وجدت فيه تلك القيادة مبرراً للتساوق والتجاوب مع تلك الضغوطات، وهو ما يفسّر تسارع تلك القيادة في التعبير عن مواقفها واتجاهاتها في خلق المبررات للاعتراف بإسرائيل والقرارات الدولية.